

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الخيارات الاستراتيجية للجزائر في التعامل مع القضايا الإقليمية: دراسة حالتين — القضية الصحراوية وأزمة مالي —

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:
قاسمي الحاج

من إعداد الطالب:
صدوقي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	رئيساً
الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	مشرفاً ومقرراً
الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الخيارات الاستراتيجية للجزائر في التعامل مع القضايا الإقليمية: دراسة حالتين — القضية الصحراوية وأزمة مالي —

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:
قاسمي الحاج

من إعداد الطالب:
صدوقي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	رئيساً
الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	مشرفاً ومقرراً
الدكتور	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025-2026

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من كانا سببًا في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم، إلى من غرسا في نفسي الأمل والطموح، إلى أعز الناس على قلبي، والديّ الكريمين، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى أفراد أسرتي جميعًا، الذين كانوا سندًا ودعمًا لي في مختلف مراحل حياتي.

إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد، وإلى كل من شجعني وساندني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة.

إلى زملائي وأصدقائي الذين شاركوني مشوار الدراسة.

إلى كل من يحمل في قلبه حب العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور قاسمي الحاج، على حسن إشرافه وتوجيهاته القيّمة ونصائحه العلمية السديدة، وعلى ما قدمه من دعم ومتابعة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة، وإلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم القانون العام، على ما قدموه من علم ومعرفة طيلة مشواري الدراسي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالدعم أو التشجيع أو المساعدة.

وفي الأخير، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به.

قائمة المختصرات

- ONU : منظمة الأمم المتحدة
- UA : الاتحاد الإفريقي
- LAS : جامعة الدول العربية
- OTAN / NATO : منظمة حلف شمال الأطلسي
- UE : الاتحاد الأوروبي
- AQMI : تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
- EI / Daech : تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)
- MUJAO : حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا
- Boko Haram : جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام)
- G5 Sahel : مجموعة دول الساحل الخمس

مقدمة

تعد القضايا الإقليمية في النظام الدولي المعاصر من أبرز التحديات التي تواجه الدول، خاصة في ظل التحولات العميقة التي مست بنية العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، والتي جعلت من البيئة الإقليمية فضاءً غير مستقر تحكمه التهديدات المتعددة الأبعاد مثل الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والنزاعات الداخلية ذات الامتدادات الإقليمية. وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ليصبح أكثر شمولية، بحيث لم يعد يقتصر على البعد العسكري فقط، بل أصبح يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية.

وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كفاعل إقليمي محوري في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وامتداد حدودها مع دول تعرف هشاشة أمنية وسياسية. وقد جعل هذا الوضع الجزائر في مواجهة مباشرة مع عدد من القضايا الإقليمية المعقدة، على رأسها القضية الصحراوية وأزمة مالي، إضافة إلى تداعيات التحولات التي عرفت المنطقة منذ سنة 2011، والتي ساهمت في تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي وتعدد مصادر التهديد.

أمام هذا الواقع، اعتمدت الجزائر مجموعة من الخيارات الاستراتيجية متعددة الأبعاد في تعاملها مع محيطها الإقليمي، تقوم على الدمج بين الأدوات الدبلوماسية القائمة على الوساطة والحلول السياسية، والأدوات الأمنية المرتبطة بحماية الحدود والتنسيق مع دول الجوار، إضافة إلى المقاربة التنموية التي تهدف إلى معالجة جذور عدم الاستقرار في المناطق الهشة.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية التي تُشكل محور هذه الدراسة:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر من خلال خياراتها الاستراتيجية الدبلوماسية والأمنية والتنموية التعامل مع القضايا الإقليمية في محيطها، خاصة القضية الصحراوية وأزمة مالي، في ظل التحولات التي عرفت المنطقة منذ سنة 2011؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية توظيف الجزائر لمجموعة متكاملة من الأدوات الاستراتيجية في إدارة أزمات إقليمية معقدة، وعلى دورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية أمنه القومي والمساهمة في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للدراسة، ويتناول مفاهيم الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية، والقضايا الإقليمية، وعلاقتها بالأمن القومي، إضافة إلى أدوات تنفيذ الاستراتيجيات.
- **الفصل الثاني:** طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011، من خلال تحليل التحديات الأمنية التقليدية والتحديات الإقليمية الجديدة في محيطها.
- **الفصل الثالث:** البدائل الاستراتيجية للجزائر في قضيتي الصحراء الغربية ومالي، من خلال دراسة الخيارات الدبلوماسية والسياسية، والخيارات الأمنية والتنمية ودورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراصة

تمهيد

ان تحليل الإطار النظري للدراسة خطوة أساسية لفهم الخلفيات المفاهيمية التي يقوم عليها موضوع الخيارات الاستراتيجية للدول في تعاملها مع القضايا الإقليمية، حيث يتيح هذا الفصل تحديد المفاهيم المحورية المرتبطة بالسياسة الخارجية وصنع القرار والأمن القومي، بما يساعد على بناء أرضية علمية واضحة لفهم سلوك الدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تبرز الخيارات الاستراتيجية باعتبارها الأداة التي تعتمد عليها الدولة لتوجيه سياستها الخارجية وفقاً لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، وهو ما يجعل دراسة هذه الخيارات ضرورية لفهم كيفية تفاعل الجزائر مع التحديات الإقليمية التي تحيط بها. كما أن القضايا الإقليمية، بما تحمله من أزمات ونزاعات، أصبحت تشكل عنصراً مؤثراً في إعادة تشكيل أولويات الدول وسياساتها الأمنية والتنمية.

وعليه، سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية من جهة، وإلى طبيعة القضايا الإقليمية وعلاقتها بالأمن القومي من جهة أخرى، وذلك بهدف توفير إطار نظري يساعد على تحليل الدور الجزائري في التعامل مع القضايا الإقليمية محل الدراسة.

المبحث الأول: ماهية الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية

يُعتبر مفهوم الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية من المفاهيم المركزية في تحليل سلوك الدول داخل النظام الدولي، إذ يعكس الطريقة التي تُترجم بها الأهداف والمصالح الوطنية إلى سياسات وخيارات عملية تتعامل بها الدولة مع محيطها الخارجي. وتكتسي دراسة هذا المفهوم أهمية خاصة لأنه يوضح كيف تتفاعل الدول مع التحديات والفرص الدولية في ظل بيئة تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية من خلال تحديد مفهومها، والوقوف على أهم المحددات التي تؤثر في عملية صنع القرار، إضافة إلى إبراز أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ استراتيجياتها الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الخيارات الاستراتيجية

تُعد القضايا الإقليمية من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، إذ تعكس طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تنشأ داخل نطاق جغرافي محدد يضم مجموعة من الدول المتجاورة أو المرتبطة تاريخياً وجغرافياً ومصالحياً. وتكتسب هذه القضايا أهمية متزايدة في النظام الدولي المعاصر بسبب تدخلها مع مسألة الأمن الإقليمي والأمن القومي للدول.

أولاً: تعريف القضايا الإقليمية

يقصد بالقضايا الإقليمية مجموعة الإشكالات والنزاعات والأزمات التي تنشأ داخل إقليم معين، وتؤثر على أكثر من دولة واحدة، سواء كانت هذه القضايا سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية. وغالباً ما تتسم هذه القضايا بطابع معقد نتيجة تشابك المصالح وتعدد الفاعلين فيها¹.

ويشير بعض الباحثين في العلاقات الدولية إلى أن القضية الإقليمية هي “كل أزمة أو نزاع أو مشكلة تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتمتد آثارها إلى محيطها الجغرافي المباشر، بما يستدعي تدخل أطراف إقليمية أو دولية لإدارتها أو تسويتها²”.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 54

كما يرى روبرت كيوهان (Robert Keohane) أن التفاعلات الإقليمية تُبنى على الترابط المتبادل بين الدول، حيث لا يمكن لدولة داخل الإقليم أن تعزل نفسها عن تأثيرات الأزمات المحيطة بها.

ثانيًا: خصائص القضايا الإقليمية

تتميز القضايا الإقليمية بعدة خصائص رئيسية، أهمها:

1. التداخل الجغرافي: حيث تقع أطراف القضية ضمن إقليم واحد أو أقاليم متجاورة.
2. تشابك المصالح: إذ ترتبط مصالح الدول ببعضها البعض بشكل يجعل من الصعب فصلها.
3. الطابع الأمني والسياسي: غالبًا ما تكون القضايا الإقليمية مرتبطة بالنزاعات المسلحة أو عدم الاستقرار السياسي.
4. قابلية الانتشار: إذ يمكن أن تمتد آثار الأزمة إلى دول أخرى خارج نطاقها الجغرافي المباشر.
5. تعدد الفاعلين: تشمل الدول، المنظمات الإقليمية، والقوى الدولية أحيانًا.

ثالثًا: أنواع القضايا الإقليمية

يمكن تصنيف القضايا الإقليمية إلى عدة أنواع حسب طبيعتها:

- قضايا أمنية: مثل النزاعات المسلحة والإرهاب العابر للحدود.
- قضايا سياسية: مثل الخلافات الحدودية أو النزاعات حول الشرعية السياسية.
- قضايا اقتصادية: مثل الأزمات المالية أو التفاوت التنموي بين دول الإقليم.
- قضايا اجتماعية وإنسانية: مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

رابعًا: أهمية دراسة القضايا الإقليمية

² هانس مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، ترجمة: خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 54

تكمن أهمية دراسة القضايا الإقليمية في كونها تساعد على فهم ديناميكيات الاستقرار وعدم الاستقرار داخل الأقاليم، كما تساهم في تفسير سلوك الدول تجاه جيرانها، خاصة في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول.

وفي السياق الجزائري، تكتسي القضايا الإقليمية أهمية خاصة بالنظر إلى موقع الجزائر الجغرافي الحساس في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، مما يجعلها متأثرة ومؤثرة في الوقت ذاته في العديد من الأزمات الإقليمية مثل القضية الصحراوية وأزمة مالي¹.

المطلب الثاني: محددات صنع القرار في السياسة الخارجية

تُعدّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من أكثر العمليات تعقيدًا وتشابكًا في حقل العلاقات الدولية، لأنها لا تقوم على عامل واحد مباشر، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والشخصية التي تؤثر في سلوك الدولة وتوجهاتها. فالدولة، عندما تتخذ قرارًا خارجيًا، لا تتحرك بشكل عشوائي، وإنما ضمن بيئة سياسية واقتصادية وأمنية وإقليمية متداخلة، تجعل القرار النهائي نتاجًا لعملية توازن دقيقة بين المصالح والضغط والفرص

أولاً: المحددات الداخلية لصنع القرار في السياسة الخارجية

تُعتبر المحددات الداخلية من أهم العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية، لأنها تمثل البيئة التي يُصنع داخلها القرار قبل أن يُوجّه إلى الخارج. وتشمل هذه المحددات طبيعة النظام السياسي، البنية المؤسساتية، الوضع الاقتصادي، إضافة إلى دور الرأي العام والإعلام. فكل هذه العناصر تتفاعل فيما بينها لتشكيل الإطار العام الذي يحدد خيارات الدولة الخارجية².

فمن جهة أولى، تلعب طبيعة النظام السياسي دورًا محوريًا في تحديد كيفية اتخاذ القرار الخارجي. ففي الأنظمة الديمقراطية، غالبًا ما يكون القرار نتيجة نقاش مؤسسي واسع يشارك فيه البرلمان والحكومة

¹ ريتشارد سنايدر، نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، منشورات جامعة برنستون، 1962. ص 67

² Graham Allison & Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, Longman, 1999.

والأحزاب السياسية، مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر بطئًا ولكن أكثر شفافية وتعددًا في وجهات النظر. في المقابل، تتميز الأنظمة المركزية أو السلطوية بتركيز القرار في يد عدد محدود من الفاعلين، مما يجعل السياسة الخارجية أكثر سرعة في التنفيذ ولكن أقل خضوعًا للنقاش العام. ويظهر تحليل “جراهام أليسون” أن القرار الخارجي قد يكون أحيانًا نتيجة صراع بين مؤسسات الدولة نفسها وليس قرارًا عقلائيًا موحدًا¹.

ومن جهة ثانية، تأتي المؤسسات السياسية والإدارية كعنصر أساسي في صياغة القرار الخارجي، حيث تلعب وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات دورًا مباشرًا في تقديم المعلومات والتحليلات لصانع القرار. فكل مؤسسة تنظر إلى القضايا الخارجية من زاوية تخصصها، مما يؤدي إلى تداخل الرؤى واختلاف الأولويات، وبالتالي التأثير في طبيعة القرار النهائي. وهذا التفاعل المؤسسي يجعل السياسة الخارجية نتيجة عملية تفاوض داخلي بين أجهزة الدولة المختلفة².

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الوضع الاقتصادي للدولة يُعدّ محددًا حاسمًا في توجيه خياراتها الخارجية، حيث إن الدول ذات الاقتصاد القوي تمتلك قدرة أكبر على تبني سياسات خارجية نشطة وفعالة، سواء من خلال المساعدات أو الاستثمارات أو حتى التدخلات الدبلوماسية الواسعة. في حين أن الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تجد نفسها مضطرة إلى تبني سياسات أكثر تحفظًا، وتكون خياراتها محدودة بسبب القيود المالية والتنموية³.

كما أصبح الرأي العام والإعلام في العصر الحديث عنصرين مؤثرين في السياسة الخارجية، خاصة في القضايا الحساسة التي تمس الأمن القومي أو العلاقات الدولية. فالإعلام لا يكفي بنقل الأحداث، بل يساهم في تشكيل الوعي العام وضغطه على صناع القرار، مما قد يدفع الدولة إلى تعديل مواقفها الخارجية أو تبني سياسات أكثر توافقًا مع توجهات المجتمع.

¹ عبد الله بن عبد العزيز السبيعي، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض، 2012، ص 67

² أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي العربي: دراسة في الأزمات والتفاعلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 76

³ Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley, 1979.

ثانيًا: المحددات الخارجية لصنع القرار في السياسة الخارجية

إلى جانب العوامل الداخلية، تتأثر السياسة الخارجية للدول بشكل كبير بالبيئة الدولية والإقليمية التي تتحرك داخلها، حيث تُفرض عليها مجموعة من القيود والفرص التي تحدد اتجاه قراراتها. وتتمثل أبرز هذه المحددات في النظام الدولي، التحالفات، الأزمات الإقليمية، والمنظمات الدولية.

ففيما يتعلق بالنظام الدولي وتوازن القوى، فإن توزيع القوة بين الدول الكبرى والصغرى يؤثر بشكل مباشر على سلوك الدول. فالدول الكبرى تمتلك قدرة أكبر على فرض رؤيتها في العلاقات الدولية، بينما تضطر الدول الصغرى إلى التكيف مع هذا الواقع وتوجيه سياساتها الخارجية بما يتناسب مع ميزان القوى القائم. وقد أوضح “كينيث والتز” في نظريته الواقعية البنوية أن سلوك الدول لا يمكن فهمه إلا من خلال بنية النظام الدولي التي تفرض قيودًا على الجميع¹.

أما التحالفات الدولية، فهي تمثل إطارًا تنظيميًا يربط الدول ببعضها البعض من خلال التزامات سياسية أو أمنية أو اقتصادية. هذه التحالفات قد توسّع من خيارات الدولة أو تقيدّها، لأنها تفرض عليها أحيانًا الالتزام بمواقف جماعية حتى وإن تعارضت جزئيًا مع مصالحها الوطنية المباشرة. وبالتالي فإن القرار الخارجي يصبح في كثير من الأحيان نتيجة توازن بين المصلحة الوطنية والالتزامات التحالفية².

وتُعد الأزمات الإقليمية والدولية من أهم العوامل الضاغطة على عملية صنع القرار، حيث تُجبر الدول على التحرك السريع لمواجهة تهديدات مباشرة مثل الإرهاب، الحروب الأهلية، أو عدم الاستقرار في الدول المجاورة. وغالبًا ما تكون هذه القرارات ذات طابع استعجالي، مما يقلل من مساحة التخطيط الطويل المدى ويزيد من تأثير العوامل الأمنية على السياسة الخارجية.

كما تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا مهمًا في توجيه سلوك الدول، من خلال وضع قواعد ومعايير دولية أو تقديم توصيات وقرارات قد تؤثر في خيارات الدول. فمثلًا، الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية تُعتبر فضاءات تنظيمية تساهم في ضبط السلوك الدولي، وقد تفرض أحيانًا قيودًا قانونية أو سياسية على الدول الأعضاء، مما يجعل القرار الخارجي جزءًا من منظومة دولية أوسع.

¹ هانس مورغنثاو، 2005، مرجع سبق ذكره ص 87

² James Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy*, Pinter, 1980.

ثالثًا: المحددات المرتبطة بصانع القرار (العوامل النفسية والشخصية)

إلى جانب العوامل البنيوية الداخلية والخارجية، تلعب شخصية صانع القرار دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية، حيث إن القرارات لا تُتخذ فقط بناءً على معطيات موضوعية، بل تتأثر أيضًا بالإدراك الفردي والخبرة والقيم الشخصية¹.

فالإدراك الشخصي لصانع القرار يعد عنصرًا أساسيًا، لأنه يحدد كيفية تفسيره للأحداث الدولية. فقد يرى قائد سياسي معين تهديدًا في موقف ما، بينما يراه آخر فرصة للتعاون. هذا الاختلاف في الإدراك يؤدي إلى اختلاف في القرارات حتى في نفس الظروف الموضوعية، مما يبرز أهمية العامل الإنساني في السياسة الخارجية.

كما تؤثر الخبرة والخلفية الفكرية لصانع القرار في جودة قراراته، حيث إن القادة الذين يمتلكون خبرة طويلة في الشؤون الدولية يكونون أكثر قدرة على تحليل المواقف المعقدة واتخاذ قرارات متوازنة. في حين أن نقص الخبرة قد يؤدي إلى قرارات متسرفة أو غير دقيقة².

أما القيم والمعتقدات، فهي تشكل الإطار المرجعي الذي يعتمد عليه صانع القرار في تقييم الخيارات المتاحة. فالقيم السياسية أو الإيديولوجية أو حتى الشخصية قد تؤثر بشكل مباشر في تحديد ما يُعتبر “مصلحة وطنية”، وبالتالي في اختيار السياسات الخارجية المناسبة³.

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ الاستراتيجيات

تُعدّ أدوات تنفيذ الاستراتيجيات في السياسة الخارجية المرحلة التطبيقية التي تُترجم من خلالها الدولة أهدافها ومصالحها إلى أفعال ملموسة على الساحة الدولية. فإذا كانت الخيارات الاستراتيجية تمثل “ما تريد الدولة تحقيقه”، فإن الأدوات تمثل “كيف تحقق ذلك”. ولذلك فإن دراسة هذه الأدوات تكشف طبيعة القوة التي تمتلكها الدولة، وحدود تأثيرها، وكيفية توظيفها في التعامل مع البيئة الدولية والإقليمية.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

² محمد السيد سليم، 2000. مرجع سبق ذكره ص 56

³ Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, 2004.

وتتنوع أدوات تنفيذ الاستراتيجيات بتنوع طبيعة العلاقات الدولية وتعدد أهدافها، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لتحقيق الأهداف، بل أصبحت الدول تعتمد على مزيج من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، في إطار ما يُعرف بـ "تعدد أدوات السياسة الخارجية".

أولاً: الأدوات الدبلوماسية

تُعتبر الدبلوماسية الأداة التقليدية والأكثر استخدامًا في تنفيذ الاستراتيجيات الخارجية، وهي تمثل الوسيلة السلمية التي تعتمد عليها الدول لإدارة علاقاتها مع غيرها من الدول. وتقوم الدبلوماسية على التفاوض والحوار وتبادل المصالح، بهدف تجنب النزاعات أو تسويتها بطرق سلمية.

وتشمل الأدوات الدبلوماسية عدة أشكال، مثل المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، توقيع الاتفاقيات والمعاهدات، الوساطة الدولية، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والمنظمات الدولية. وتُعد هذه الأدوات ضرورية خصوصًا في القضايا الإقليمية المعقدة، حيث تسمح للدولة بتعزيز حضورها السياسي دون اللجوء إلى القوة.

وفي هذا السياق، تُعد الدبلوماسية الجزائرية مثالاً على اعتماد هذا النوع من الأدوات، خاصة في القضايا الإقليمية مثل أزمة مالي والقضية الصحراوية، حيث لعبت الجزائر دور الوسيط في العديد من المراحل¹.

ثانيًا: الأدوات الاقتصادية

أصبحت الأدوات الاقتصادية من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية في النظام الدولي المعاصر، حيث تعتمد الدول على قوتها الاقتصادية للتأثير في سلوك الدول الأخرى. وتشمل هذه الأدوات المساعدات الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية، القروض، الاتفاقيات التجارية، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية.

وتُستخدم هذه الأدوات إما بشكل إيجابي لتعزيز التعاون وبناء التحالفات، أو بشكل سلبي كوسيلة للضغط السياسي وتحقيق أهداف استراتيجية. فالدول التي تمتلك اقتصادًا قويًا تستطيع توظيفه كوسيلة تأثير فعالة في محيطها الإقليمي والدولي².

¹ Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, 2004.

² Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, McGraw-Hill, 2005.

وقد أشار جوزيف ناي إلى أن القوة الاقتصادية تُعد أحد أهم عناصر “القوة الناعمة” التي تمكن الدول من التأثير دون استخدام القوة العسكرية، من خلال الإغراء الاقتصادي بدل الإكراه.

ثالثاً: الأدوات العسكرية والأمنية

تمثل الأدوات العسكرية والأمنية أحد أهم عناصر تنفيذ الاستراتيجية الخارجية، خاصة في البيئات التي تشهد تهديدات أمنية مباشرة. وتشمل هذه الأدوات القوة العسكرية، التعاون الأمني، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وحماية الحدود الوطنية¹.

وتلجأ الدول إلى هذه الأدوات عندما تتعرض مصالحها الحيوية للخطر، مثل الإرهاب، النزاعات المسلحة، أو التهديدات العابرة للحدود. ومع ذلك، فإن استخدام القوة العسكرية يخضع غالباً لاعتبارات قانونية وسياسية دولية، مما يجعل اللجوء إليها قراراً حساساً ومعقداً.

وفي منطقة الساحل الإفريقي، على سبيل المثال، أصبحت التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة من أبرز الدوافع لتعزيز التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة، بما في ذلك الجزائر².

رابعاً: الأدوات الثقافية والإعلامية (القوة الناعمة)

تُعتبر الأدوات الثقافية والإعلامية من الأدوات الحديثة في تنفيذ السياسة الخارجية، وتندرج ضمن ما يُعرف بالقوة الناعمة، وهي القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية والقيم والأفكار بدل الإكراه أو القوة.

وتشمل هذه الأدوات الدبلوماسية الثقافية، التعليم، الإعلام الدولي، التبادل الأكاديمي، إضافة إلى نشر اللغة والثقافة الوطنية في الخارج. وتساهم هذه الأدوات في تحسين صورة الدولة وتعزيز نفوذها المعنوي على الساحة الدولية³.

¹ Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley, 1979.

² Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton University Press, 1984.

³ Andrew Heywood, *Global Politics*, Palgrave Macmillan, 2011.

ويُعتبر جوزيف ناي من أبرز المنظرين لهذا المفهوم، حيث أكد أن الدول التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في النظام الدولي¹.

خامسًا: الأدوات متعددة الأطراف (المنظمات الدولية والإقليمية)

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا مهمًا في تنفيذ الاستراتيجيات الخارجية، حيث توفر للدول فضاءً للتعاون والتنسيق الجماعي. ومن خلال هذه المنظمات، تستطيع الدول التأثير في القرارات الدولية، أو بناء تحالفات، أو إدارة الأزمات بشكل جماعي.

وتشمل هذه الأدوات المشاركة في الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، ومنظمات التعاون الإقليمي. وتُعد هذه الفضاءات ضرورية خاصة للدول المتوسطة والصغيرة التي تسعى إلى تعزيز حضورها الدولي عبر العمل الجماعي بدلًا من القوة الفردية².

المبحث الثاني: القضايا الإقليمية والأمن القومي

تُعد القضايا الإقليمية من أبرز المظاهر التي تعكس درجة التوتر أو الاستقرار داخل محيط جغرافي معين، حيث تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل يجعل تأثيرها يتجاوز حدود الدولة الواحدة ليشمل الإقليم ككل. وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، أصبحت هذه القضايا أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مما جعلها عنصرًا مؤثرًا في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي للدول.

وفي هذا السياق، لم يعد الأمن القومي يُفهم فقط من زاوية التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل أيضًا التهديدات غير التقليدية الناتجة عن الأزمات الإقليمية مثل الإرهاب، عدم الاستقرار السياسي، والهجرة غير الشرعية. كما أن تزايد دور القوى الإقليمية في إدارة النزاعات جعل من دراسة هذه القضايا ضرورة لفهم ديناميكيات الاستقرار في الأقاليم المختلفة.

¹ Charles W. Kegley & Shannon L. Blanton, *World Politics: Trend and Transformation*, Cengage Learning, 2013.

² محمد السيد سليم، 2000. مرجع سبق ذكره ص 67

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى توضيح مفهوم القضايا الإقليمية، وتحليل أثر الأزمات الإقليمية على الأمن القومي، إضافة إلى إبراز دور القوى الإقليمية في إدارة وتسوية النزاعات، وذلك من أجل بناء إطار تحليلي يساعد على فهم التفاعلات الإقليمية التي تحيط بالدولة الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم القضايا الإقليمية

تُعد القضايا الإقليمية من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، إذ تعكس طبيعة التفاعلات المركبة التي تنشأ داخل نطاق جغرافي محدد، يضم مجموعة من الدول التي تربطها روابط الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت الأقاليم كوحدات تحليل أساسية لفهم مصادر الاستقرار وعدم الاستقرار في العالم.

وتقوم أهمية هذا المفهوم على كونه يتجاوز الفهم التقليدي للنزاعات بين الدول، ليشمل مجموعة واسعة من الظواهر التي تؤثر في أكثر من دولة داخل نفس الإقليم، مثل الأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة، والتحديات الأمنية العابرة للحدود، إضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس بشكل مباشر على توازنات الإقليم ككل. ومن هنا، فإن دراسة القضايا الإقليمية لا تعني دراسة حالة معزولة، بل تعني تحليل شبكة من التفاعلات المتداخلة التي تربط بين مختلف الفاعلين داخل الإقليم¹.

أولاً: تعريف القضايا الإقليمية

يمكن تعريف القضايا الإقليمية بأنها مجموعة من الأزمات أو الإشكالات أو التفاعلات غير المستقرة التي تنشأ داخل إقليم جغرافي معين، وتمتد آثارها لتشمل أكثر من دولة واحدة من دول ذلك الإقليم، بحيث لا يمكن احتواؤها داخل حدود دولة واحدة فقط، بل تتطلب غالباً تعاوناً إقليمياً أو تدخلاً دولياً لإدارتها أو تسويتها.

¹ Barry Buzan & Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge University Press, 2003.

ويرى عدد من الباحثين في العلاقات الدولية أن القضايا الإقليمية هي "حالات من عدم الاستقرار السياسي أو الأمني أو الاقتصادي التي تنشأ داخل فضاء جغرافي مترابط، وتؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الدول داخل ذلك الإقليم". وهذا التعريف يبرز عنصرين أساسيين: الأول هو الطابع الجماعي للقضية، والثاني هو تأثيرها على بنية العلاقات بين الدول¹.

وفي هذا السياق، يذهب "باري بوزان" و"أولي ويفر" إلى أن الأمن الدولي لا يمكن فهمه إلا من خلال ما يسمى بـ "المجموعات الأمنية الإقليمية"، حيث تتداخل التهديدات الأمنية بين الدول داخل الإقليم بشكل يجعل أمن كل دولة مرتبطاً بشكل وثيق بأمن جيرانها. وبالتالي فإن أي خلل في دولة واحدة يمكن أن ينتقل بسرعة إلى باقي دول الإقليم².

ثانياً: طبيعة القضايا الإقليمية

تتميز القضايا الإقليمية بطبيعة خاصة تجعلها مختلفة عن القضايا الدولية العامة أو النزاعات الثنائية البسيطة. فهي ليست مجرد مشاكل محلية، بل هي ظواهر مركبة تتداخل فيها عدة مستويات من التحليل، تشمل الدولة، والإقليم، والنظام الدولي³.

وتتجلى هذه الطبيعة في كون القضايا الإقليمية تنشأ غالباً نتيجة تفاعل عوامل متعددة، مثل ضعف الدولة، أو غياب الاستقرار السياسي، أو التنافس على الموارد، أو التدخلات الخارجية. كما أن هذه القضايا لا تبقى ثابتة، بل تتطور بسرعة، وقد تتحول من أزمة سياسية إلى نزاع مسلح أو حتى حرب إقليمية في بعض الحالات⁴.

¹ Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System*, Lynne Rienner Publishers, 1995.

² Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction*, Routledge, 2013.

³ Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell University Press, 1987.

⁴ Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton University Press, 1984.

ومن جهة أخرى، فإن طبيعة القضايا الإقليمية تقوم على مبدأ الترابط، حيث إن أي تطور في دولة واحدة داخل الإقليم يمكن أن ينعكس بشكل مباشر على الدول الأخرى، سواء من خلال تدفقات اللاجئين، أو انتشار الجماعات المسلحة، أو اضطراب الأسواق الاقتصادية¹.

ثالثاً: خصائص القضايا الإقليمية

تتسم القضايا الإقليمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من القضايا في العلاقات الدولية، ومن أهمها²:

أولاً، الطابع الجغرافي المشترك، حيث تنشأ هذه القضايا داخل إقليم معين يضم دولاً متجاورة، مما يجعل التفاعل بينها مباشراً وسريعاً، ويزيد من احتمال انتقال تأثير الأزمة من دولة إلى أخرى.

ثانياً، تشابك المصالح، إذ إن الدول داخل الإقليم لا تتحرك بشكل منفصل، بل ترتبط مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية ببعضها البعض، مما يجعل أي أزمة تمس دولة واحدة قابلة للتأثير على الجميع.

ثالثاً، التعدد البعدي، حيث لا تقتصر القضايا الإقليمية على الجانب الأمني فقط، بل تشمل أبعاداً سياسية مثل النزاعات على الشرعية، وأبعاداً اقتصادية مثل التفاوت التنموي، وأبعاداً اجتماعية مثل الهجرة والنزوح.

رابعاً، قابلية التدويل، إذ غالباً ما تتدخل قوى دولية أو منظمات إقليمية في إدارة هذه القضايا، خاصة عندما تهدد الاستقرار الإقليمي أو المصالح الدولية.

خامساً، الديناميكية والتغير السريع، حيث تتسم القضايا الإقليمية بعدم الاستقرار، ويمكن أن تتطور بشكل مفاجئ نتيجة تغير موازين القوى أو تدخل فاعلين جدد.

¹ أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي العربي: الأزمات والتفاعلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 98

² محمد السيد سليم، 2000، مرجع سبق ذكره ص 76

رابعاً: أهمية دراسة القضايا الإقليمية

تكتسي دراسة القضايا الإقليمية أهمية كبيرة في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، لأنها تمثل المستوى الوسيط بين الدولة والنظام الدولي. فهي تساعد على فهم كيفية تشكل أنماط التعاون والصراع داخل الأقاليم، وتفسير سلوك الدول تجاه جيرانها.

كما أن هذه القضايا أصبحت اليوم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي، خاصة في المناطق التي تعرف عدم استقرار مثل منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، حيث تؤثر الأزمات الإقليمية بشكل مباشر على استقرار الدول وحدودها وأمنها الداخلي¹.

وبالتالي، فإن فهم القضايا الإقليمية يُعد شرطاً أساسياً لفهم السياسات الخارجية للدول، وخاصة الدول التي تقع في بيئات جيوسياسية حساسة مثل الجزائر.

المطلب الثاني: تأثير الأزمات الإقليمية على الأمن القومي

يُعدّ الأمن القومي من أكثر المفاهيم حساسية في الدراسات الاستراتيجية، لأنه يرتبط مباشرة ببقاء الدولة واستقرارها وقدرتها على حماية مصالحها الحيوية. ومع تطور طبيعة التهديدات في النظام الدولي، لم يعد الأمن القومي يُفهم باعتباره مسألة عسكرية فقط، بل أصبح مفهوماً مركباً يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، تبرز الأزمات الإقليمية كأحد أهم العوامل التي تعيد تشكيل بيئة الأمن القومي للدول، خاصة تلك التي تنتمي إلى أقاليم غير مستقرة.

وتتجلى خطورة الأزمات الإقليمية في كونها لا تبقى محصورة داخل حدود دولة واحدة، بل تمتد آثارها إلى الدول المجاورة، بفعل الترابط الجغرافي وتداخل المصالح وسهولة انتقال التهديدات عبر الحدود. وهذا ما يجعل الأمن القومي اليوم مرتبطاً بشكل وثيق بالأمن الإقليمي، بحيث لا يمكن تحقيق الأول دون استقرار المحيط الإقليمي.

¹ Charles A. Kupchan, *How Enemies Become Friends*, Princeton University Press, 2010.

أولاً: تأثير الأزمات الإقليمية على البعد الأمني والعسكري

يُعتبر البعد الأمني والعسكري من أكثر الأبعاد تأثراً بالأزمات الإقليمية، حيث تؤدي هذه الأزمات إلى خلق بيئة تهديد دائمة للدولة، تتميز بانتشار العنف وعدم الاستقرار وصعود الفاعلين غير الدوليين مثل الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية¹.

فعندما تشهد دولة من دول الإقليم انهياراً في مؤسساتها أو حرباً داخلية، فإن ذلك يؤدي غالباً إلى ظهور “مناطق فراغ أمني”، وهي مناطق تضعف فيها سلطة الدولة، مما يسمح بانتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة. وهذه الظاهرة لا تبقى محلية، بل تمتد إلى الدول المجاورة من خلال تهريب الأسلحة، وتسلسل العناصر المسلحة، وعمليات التهريب عبر الحدود.

كما أن الأزمات الإقليمية تفرض على الدول المجاورة إعادة توجيه استراتيجياتها الأمنية نحو تعزيز الحدود، وزيادة الإنفاق العسكري، وتطوير قدرات الاستخبارات والمراقبة. وهذا ما يخلق ضغطاً مستمراً على الموارد الأمنية للدولة، ويحول جزءاً كبيراً من جهودها نحو إدارة المخاطر بدل التنمية².

وفي الحالة الجزائرية، فإن عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في مالي والنيجر وليبيا، أدى إلى زيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مما جعل الجزائر تعتمد سياسة دفاعية وقائية تقوم على تعزيز المراقبة الحدودية والتعاون العسكري الإقليمي.

ثانياً: التأثيرات السياسية للأزمات الإقليمية على الأمن القومي

لا يقتصر تأثير الأزمات الإقليمية على الجانب الأمني فقط، بل يمتد أيضاً إلى البعد السياسي للأمن القومي، حيث تؤثر هذه الأزمات على قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة، وعلى استقرار علاقاتها الخارجية.

¹ Barry Buzan, *People, States and Fear*, ECPR Press, 2007.

² Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament*, Lynne Rienner Publishers, 1995.

ففي كثير من الحالات، تؤدي الأزمات الإقليمية إلى تدخل أطراف دولية أو إقليمية في شؤون الدول المتأثرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يخلق نوعاً من الضغط السياسي والدبلوماسي على الدولة. وهذا التدخل قد يأخذ شكل وساطات، أو قرارات دولية، أو حتى عقوبات سياسية¹.

كما أن الأزمات الإقليمية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، حيث تضطر الدول إلى إعادة ترتيب علاقاتها وفقاً لمصالحها الأمنية الجديدة، مما قد يخلق توترات أو تقاربات جديدة داخل الإقليم.

ويؤكد "ستيفن والت" أن الدول لا تبني تحالفاتها فقط على أساس القوة، بل أيضاً على أساس التهديد، مما يعني أن الأزمات الإقليمية تلعب دوراً حاسماً في إعادة تشكيل النظام السياسي داخل الإقليم.

ثالثاً: التأثيرات الاقتصادية للأزمات الإقليمية على الأمن القومي

تمثل التأثيرات الاقتصادية أحد أخطر أبعاد الأزمات الإقليمية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تمويل سياساتها العامة، بما فيها السياسات الأمنية والدفاعية. فعندما يضطرب الإقليم، تتراجع الاستثمارات، وتتعطل حركة التجارة، وتزداد تكاليف التأمين والنقل، مما يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني.

كما أن الأزمات الإقليمية تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني على حساب القطاعات التنموية، وهو ما يخلق اختلالاً في توزيع الموارد داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اضطراب الأسواق الإقليمية يؤثر على أسعار الطاقة والمواد الأساسية، خاصة في الدول التي تعتمد على الاستيراد أو التصدير عبر محيطها الإقليمي².

وفي المناطق غير المستقرة مثل الساحل الإفريقي، يؤدي غياب الأمن إلى تعطيل مشاريع التنمية، وتراجع التعاون الاقتصادي الإقليمي، مما يحد من فرص التكامل الاقتصادي بين الدول.

¹ Thomas F. Homer-Dixon, *Environment, Scarcity, and Violence*, Princeton University Press, 1999.

² Robert J. Art & Robert Jervis, *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues*, Pearson, 2013.

رابعاً: التأثيرات الاجتماعية والإنسانية للأزمات الإقليمية

تؤدي الأزمات الإقليمية أيضاً إلى آثار اجتماعية وإنسانية عميقة على الأمن القومي، حيث تتسبب في موجات من النزوح والهجرة غير الشرعية واللجوء، مما يخلق ضغطاً كبيراً على الدول المستقبلة¹.

ففي حالات النزاعات المسلحة أو انهيار الدول، يضطر السكان إلى الهروب نحو الدول المجاورة بحثاً عن الأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى ظهور تحديات اجتماعية جديدة، مثل الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والسكن، إضافة إلى احتمالات التوتر الاجتماعي بين السكان المحليين والوافدين².

كما أن انتشار الفقر والبطالة في مناطق الأزمات الإقليمية يساهم في زيادة معدلات الجريمة والتطرف، وهو ما يشكل تهديداً غير مباشر للأمن القومي للدول المجاورة³.

خامساً: الأزمات الإقليمية وإعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي

لقد أدت الأزمات الإقليمية في العقود الأخيرة إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي بشكل شامل، حيث لم يعد يقتصر على حماية الحدود العسكرية فقط، بل أصبح يشمل حماية الدولة من مجموعة واسعة من التهديدات غير التقليدية.

فالأمن القومي اليوم أصبح مفهوماً متعدد الأبعاد، يشمل الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، مما يعني أن أي اضطراب في الإقليم يمكن أن يؤثر على أحد هذه الأبعاد أو جميعها⁴.

وفي هذا السياق، أصبحت الدول تعتمد على مقاربات شاملة للأمن، تقوم على الربط بين الأمن والتنمية، وبين الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي، وهو ما يظهر بوضوح في سياسات الدول الواقعة في مناطق التوتر مثل الجزائر.

¹ Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell University Press, 1987.

² محمد السيد سليم، 2000. مرجع سبق ذكره ص 65

³ Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction*, Routledge, 2013.

⁴ Robert Keohane, *After Hegemony*, Princeton University Press, 1984.

المطلب الثالث: دور القوى الإقليمية في إدارة النزاعات

تُعَدّ القوى الإقليمية فاعلاً محورياً في إدارة النزاعات داخل محيطها الجغرافي، خاصة في ظل التحولات التي عرفها النظام الدولي والتي أدت إلى تراجع نسبي للدور الحصري للقوى الكبرى في معالجة الأزمات، مقابل تصاعد دور الفاعلين الإقليميين. فالنزاعات الحديثة، خصوصاً في إفريقيا والشرق الأوسط، أثبتت أن فهمها وإدارتها لا يمكن أن يتم دون إشراك الدول الإقليمية الأكثر ارتباطاً مباشرة بجذور هذه الأزمات وتداعياتها.

وتقوم أهمية القوى الإقليمية في إدارة النزاعات على كونها الأكثر دراية بتفاصيل البيئة المحلية، والأكثر تأثراً بنتائج عدم الاستقرار، والأكثر قدرة على الجمع بين أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي والأمني. كما أن قربها الجغرافي يجعل تدخلها أكثر سرعة وفعالية مقارنة بالتدخلات الدولية البعيدة.

أولاً: مفهوم القوى الإقليمية ودورها في إدارة النزاعات

يقصد بالقوى الإقليمية تلك الدول التي تمتلك قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية تمكنها من التأثير في محيطها الجغرافي، سواء عبر القيادة أو الوساطة أو التأثير في موازين القوى داخل الإقليم.

وتلعب هذه الدول دوراً مزدوجاً في إدارة النزاعات: فهي من جهة تسعى إلى حماية استقرار الإقليم الذي تنتمي إليه، ومن جهة أخرى تعمل على حماية مصالحها الوطنية المرتبطة بهذا الاستقرار. ولذلك فإن تدخلها في النزاعات الإقليمية غالباً ما يكون مدفوعاً بمزيج من الاعتبارات الأمنية والسياسية والاستراتيجية¹.

ويرى “باري بوزان” أن الأقاليم تمثل وحدات أمنية مترابطة، وأن القوى الإقليمية داخل هذه الوحدات تلعب دوراً تنظيمياً في تقليل حدة التهديدات أو تضخيمها حسب طبيعة سلوكها.

¹ Barry Buzan, *People, States and Fear*, ECPR Press, 2007.

ثانيًا: الدور الدبلوماسي للقوى الإقليمية في تسوية النزاعات

يُعتبر الدور الدبلوماسي من أهم الأدوار التي تضطلع بها القوى الإقليمية في إدارة النزاعات، حيث تعتمد هذه الدول على أدوات الحوار والتفاوض والوساطة لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

وتتميز الدبلوماسية الإقليمية بكونها أكثر مرونة وواقعية، لأنها تنطلق من فهم عميق للسياق المحلي للنزاع، سواء من حيث جذوره التاريخية أو تركيبته الاجتماعية أو أبعاده السياسية. كما أن القرب الجغرافي يجعل هذه الدول أكثر قبولاً من قبل أطراف النزاع مقارنة بالقوى البعيدة¹.

وفي العديد من الحالات، تقوم القوى الإقليمية بدور الوسيط أو الضامن لاتفاقيات السلام، أو تستضيف مفاوضات بين الأطراف المتنازعة. ويُعد هذا الدور ضرورياً لتجنب تدويل النزاعات وتحويلها إلى أزمات دولية معقدة.

وفي الحالة الإفريقية، لعبت دول مثل الجزائر دوراً دبلوماسياً مهماً في تسوية عدد من النزاعات، خاصة في مالي، من خلال استضافة المفاوضات ودعم اتفاقات السلام بين الأطراف المالية².

ثالثًا: الدور الأمني والعسكري للقوى الإقليمية

إلى جانب الدور الدبلوماسي، تلعب القوى الإقليمية دوراً أمنياً وعسكرياً مهماً في إدارة النزاعات، خاصة عندما تتحول هذه النزاعات إلى تهديد مباشر للاستقرار الإقليمي.

ويتمثل هذا الدور في التعاون الأمني بين الدول، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتأمين الحدود، وأحياناً المشاركة في عمليات حفظ السلام أو مكافحة الإرهاب³. كما قد تلجأ بعض القوى الإقليمية إلى التدخل العسكري المحدود لحماية مصالحها أو دعم الاستقرار في دولة مجاورة⁴.

¹ Ole Wæver & Barry Buzan, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge University Press, 2003.

² Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction*, Routledge, 2013.

³ محمد السيد سليم، 2000. مرجع سبق ذكره ص 34

⁴ Alex J. Bellamy, *Security and the War on Terror*, Routledge, 2008.

غير أن هذا الدور يظل حساسًا ومعقدًا، لأنه قد يُفسر أحيانًا على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يتطلب توازنًا دقيقًا بين حماية الأمن الإقليمي واحترام سيادة الدول¹.

وفي منطقة الساحل الإفريقي، يُعد التعاون الأمني بين الدول الإقليمية ضرورة حتمية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

رابعًا: الدور السياسي للقوى الإقليمية في إعادة تشكيل موازين القوى

تلعب القوى الإقليمية دورًا مهمًا في إعادة تشكيل موازين القوى داخل الإقليم من خلال تأثيرها السياسي على مسار النزاعات. فهي قد تدعم طرفًا معينًا، أو تعمل على خلق توازن بين الأطراف، أو تساهم في فرض حلول سياسية معينة.

ويعتمد هذا الدور على قدرة الدولة على توظيف أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية في الوقت نفسه، بما يسمح لها بتوجيه مسار النزاع نحو التسوية أو احتوائه².

كما أن القوى الإقليمية غالبًا ما تكون طرفًا في بناء المبادرات الإقليمية لحل النزاعات، سواء من خلال الاتحاد الإفريقي أو الجامعة العربية أو غيرها من الأطر الإقليمية، مما يعزز دورها كفاعل سياسي أساسي في إدارة الأزمات.

خامسًا: محددات فعالية القوى الإقليمية في إدارة النزاعات

رغم أهمية دور القوى الإقليمية، إلا أن فعاليتها في إدارة النزاعات تتأثر بعدة عوامل، من أهمها³:

- مدى استقرار الدولة نفسها سياسيًا وأمنيًا.
- حجم القوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها.
- درجة القبول الإقليمي لدورها كوسيط أو فاعل.

¹ Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson & Pamela Aall, *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, USIP Press, 2007.

² William Zartman, *Cowardly Lions: Missed Opportunities to Prevent Deadly Conflict and State Collapse*, Lynne Rienner, 2005.

³ Robert Keohane, *After Hegemony*, Princeton University Press, 1984.

- طبيعة النزاع نفسه ومدى تعقيده وتداخل أطرافه.
- تدخل القوى الدولية وتأثيرها على مسار النزاع.

فكلما كانت الدولة الإقليمية قوية ومستقرة، زادت قدرتها على التأثير في مسار النزاعات، والعكس صحيح.

خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن الإطار النظري للدراسة يشكل الأساس المفاهيمي لفهم الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية، حيث تم التطرق إلى مفهوم هذه الخيارات باعتبارها مجموعة البدائل والسياسات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية في بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. كما تم توضيح أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لا تقوم على عنصر واحد، بل تتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، إضافة إلى العوامل المرتبطة بصانع القرار نفسه، وهو ما يجعل القرار الخارجي نتاجاً لتفاعل معقد بين مستويات متعددة.

كما أبرز الفصل أن تنفيذ الاستراتيجيات الخارجية يتم عبر مجموعة من الأدوات المتنوعة، تشمل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، بما يعكس تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية. ومن جهة أخرى، تم التطرق إلى القضايا الإقليمية وعلاقتها بالأمن القومي، حيث تبين أن هذه القضايا أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الدول، نظراً لتأثيرها المباشر على الاستقرار الداخلي والخارجي، ولارتباطها الوثيق بمفهوم الأمن القومي بمختلف أبعاده.

وفي ضوء ذلك، خلص الفصل إلى أن القضايا الإقليمية والأزمات الناتجة عنها أصبحت عنصراً مؤثراً في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول، وأن القوى الإقليمية تلعب دوراً محورياً في إدارة هذه التفاعلات من خلال أدوات دبلوماسية وأمنية متعددة، مما يجعل فهم هذه الإطار النظري ضرورياً لتحليل حالة الجزائر في تعاملها مع القضايا الإقليمية.

الفصل الثاني: طبيعة التحديات الإقليمية التي

واجهت الجزائر منذ 2011

تمهيد

شهدت البيئة الإقليمية والدولية منذ سنة 2011 تحولات عميقة ومتسارعة أثرت بشكل مباشر على طبيعة التهديدات الأمنية والسياسية التي تواجهها الدول، خاصة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي. فقد أدت التحولات المرتبطة بالحراك العربي، وتفاقم الأزمات الأمنية، وانتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إلى خلق بيئة إقليمية غير مستقرة اتسمت بتزايد التهديدات غير التقليدية وتعدد الأوضاع الأمنية في دول الجوار.

وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها أمام مجموعة من التحديات الإقليمية والأمنية المتشابكة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي واتساع حدودها مع عدة دول تعرف أوضاعاً غير مستقرة. ولم تعد هذه التحديات مقتصرة على الجوانب العسكرية التقليدية فقط، بل امتدت لتشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي فرض على الجزائر إعادة تكييف مقاربتها الأمنية والدبلوماسية بما ينسجم مع طبيعة التحولات الجديدة في المنطقة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ سنة 2011، من خلال التطرق إلى التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي، ثم تحليل أبرز التحديات الإقليمية الجديدة المرتبطة بتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، وذلك لفهم السياق الإقليمي الذي أثر في الخيارات الاستراتيجية الجزائرية.

المبحث الأول: التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في التهديدات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي، والتي لم تعد تقتصر على النزاعات العسكرية فقط، بل امتدت لتشمل تحديات اقتصادية وأمنية عابرة للحدود أثرت بشكل مباشر على استقرار الدول وأمنها القومي. وفي هذا السياق، واجهت الجزائر جملة من التحديات المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتنامي الجريمة المنظمة، خاصة في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية في محيطها الإقليمي. وقد فرضت هذه التحديات على الدولة الجزائرية ضرورة تبني مقاربات أمنية واستراتيجية متعددة الأبعاد للحفاظ على استقرارها الداخلي وحماية مصالحها الوطنية.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

تعد التحديات الاقتصادية من أبرز التهديدات التي تواجه الدول في العصر الحديث، نظراً لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. فالعامل الاقتصادي أصبح يشكل عنصراً أساسياً في قوة الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية وضمان الأمن القومي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وازدياد الترابط بين الاقتصادات الوطنية داخل النظام الاقتصادي الدولي. وفي هذا السياق، تأثرت الجزائر، باعتبارها دولة تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، بجملة من التحديات الاقتصادية التي تعمقت بشكل واضح منذ سنة 2011، نتيجة الأزمات الاقتصادية الدولية، وتقلب أسعار النفط، وتزايد الضغوط الاجتماعية والتنموية الداخلية⁴⁴.

وتكمن خطورة هذه التحديات في كونها لا تؤثر فقط على المؤشرات الاقتصادية للدولة، بل تنعكس أيضاً على قدرتها في تمويل سياساتها الأمنية والاجتماعية، وعلى درجة استقرارها الداخلي، وهو ما يجعل الاقتصاد أحد الأبعاد الأساسية المرتبطة بالأمن القومي للدولة.

⁴⁴ Baz Lecocq & Paul Schrijver, *The Roots of Mali's Conflict*, International Peace Institute, New York, 2018, 32 p.

أولاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يُعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، حيث تمثل صادرات النفط والغاز المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وتمويل الميزانية العامة للدولة. ولذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط العالمية ينعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي الداخلي.

وقد شهدت الأسواق العالمية منذ سنة 2014 تراجعاً حاداً في أسعار النفط، نتيجة ارتفاع الإنتاج العالمي وتباطؤ النمو الاقتصادي الدولي، وهو ما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية الجزائرية بشكل كبير. وقد ترتب عن ذلك تراجع احتياطات الصرف، وارتفاع عجز الميزانية، وتقلص قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية⁴⁵.

كما أدى الاعتماد المفرط على المحروقات إلى هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية، حيث ظل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بتقلبات السوق العالمية، دون تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي يسمح بتقليل آثار الأزمات الخارجية. وهذا الوضع جعل الجزائر تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة الحفاظ على التوازنات الاجتماعية من جهة، وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي من جهة أخرى⁴⁶.

ثانياً: مشكلة البطالة والضغط الاجتماعي

تُعد البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الجزائر خلال السنوات الأخيرة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات. فالنمو الديمغرافي المتزايد، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب شغل كافية، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي⁴⁷.

⁴⁵ Daron Acemoglu & James A. Robinson, Why Nations Fail, Crown Publishers, New York, 2012, 529 p.

⁴⁶ International Crisis Group, *The Sahel Security Crisis*, Brussels, 2019, 36 p.

⁴⁷ Daron Acemoglu & James A. Robinson, 2012, Op. cit. p531

وتكتسب هذه المشكلة بعداً أمنياً واستراتيجياً، لأن تفاقم البطالة والفقر قد يؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى استغلال بعض الجماعات المتطرفة للأوضاع الاقتصادية الصعبة لاستقطاب الشباب.

كما أن الضغوط الاجتماعية المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية تمثل تحدياً مستمراً أمام الدولة، خاصة في ظل تزايد المطالب الاجتماعية وتحول القضايا الاقتصادية إلى عنصر مؤثر في الاستقرار السياسي⁴⁸.

ثالثاً: تحديات التنمية والتنوع الاقتصادي

رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، إلا أن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ظل من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة. فضعف التنوع الاقتصادي، وهيمنة قطاع المحروقات، وقلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والفلاحة، كلها عوامل حدّت من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو متوازن ومستدام⁴⁹.

كما أن الاقتصاد الجزائري واجه صعوبات مرتبطة بضعف الاستثمار، والبيروقراطية، وتراجع تنافسية السوق الوطنية، وهو ما أثر على قدرة الدولة في خلق بيئة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة الأزمات العالمية⁵⁰.

وفي هذا السياق، أصبحت مسألة التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية بالنسبة للجزائر، ليس فقط لتحقيق التنمية، بل أيضاً لتعزيز الأمن القومي وتقليل التبعية للأسواق النفطية العالمية.

⁴⁸ International Monetary Fund (IMF), *Algeria: Selected Issues Paper*, Washington D.C., 2018, 55 p.

⁴⁹ أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات: الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص. 721.

⁵⁰ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص. 487.

رابعًا: تأثير العولمة والأزمات الاقتصادية الدولية

أدت العولمة الاقتصادية إلى زيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية، وهو ما جعل الدول أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية. وقد تأثرت الجزائر بعدة أزمات اقتصادية دولية، سواء من خلال تراجع أسعار النفط أو اضطراب الأسواق العالمية.

كما أن الانفتاح الاقتصادي العالمي فرض على الجزائر تحديات جديدة تتعلق بالمنافسة الاقتصادية، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهي تحديات تتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة لضمان اندماج فعال في الاقتصاد العالمي⁵¹.

ومن جهة أخرى، فإن الأزمات الاقتصادية العالمية تؤثر بشكل غير مباشر على الأمن والاستقرار الداخلي، لأن تراجع النمو الاقتصادي يؤدي غالبًا إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما قد ينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي داخل الدولة.

خامسًا: التحديات الاقتصادية وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري

أصبحت التحديات الاقتصادية في العصر الحديث جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي، لأن ضعف الاقتصاد يؤثر على قدرة الدولة في حماية استقرارها الداخلي وتمويل سياساتها الدفاعية والتنمية⁵².

وفي الحالة الجزائرية، فإن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يُعد عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل البيئة الإقليمية غير المستقرة التي تعيشها منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

⁵¹ أحمد فتحي سرور، 2006، مرجع سبق ذكره ص 733

⁵² برهان غليون، سؤال المصير: الثورة العربية أمام تحدياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 244

ولهذا، سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل التبعية للمحروقات، باعتبار أن تعزيز الاقتصاد الوطني يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن القومي.

المطلب الثاني: انتشار الجماعات الإرهابية

يُعَدُّ الإرهاب من أخطر التهديدات الأمنية التي واجهت الدول خلال العقود الأخيرة، نظرًا لطبيعته المعقدة والعابرة للحدود، وقدرته على تهديد استقرار الدول والمجتمعات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع التحولات التي شهدتها المنطقة العربية والإفريقية منذ سنة 2011، تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية بشكل ملحوظ، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، الأمر الذي جعل الجزائر تواجه تحديات أمنية متزايدة بحكم موقعها الجغرافي واتساع حدودها مع دول تعاني من هشاشة أمنية وسياسية.

وقد اكتسبت ظاهرة الإرهاب أبعادًا جديدة في البيئة الدولية المعاصرة، حيث لم تعد تقتصر على العمليات المسلحة التقليدية، بل أصبحت ترتبط بشبكات عابرة للحدود تعتمد على التمويل غير المشروع، والاتجار بالأسلحة، واستغلال الأزمات السياسية والاجتماعية لتوسيع نشاطها. وهذا ما جعل مكافحة الإرهاب تتجاوز المقاربة العسكرية التقليدية لتصبح قضية مرتبطة بالأمن القومي والإقليمي والدولي في آن واحد.

أولاً: مفهوم الجماعات الإرهابية وخصائصها

تُعرف الجماعات الإرهابية بأنها تنظيمات أو جماعات تعتمد على استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية، من خلال استهداف الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة بهدف نشر الخوف وإضعاف سلطة الدولة⁵³.

⁵³ برهان غليون، عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2016، ص 336

وتتميز هذه الجماعات بعدة خصائص تجعلها تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار، من أبرزها اعتمادها على التنظيم السري، والمرونة في التحرك، والقدرة على استغلال المناطق الهشة أمنياً، إضافة إلى استخدامها وسائل حديثة في الاتصال والتجنيد والتمويل.⁵⁴ كما أن الجماعات الإرهابية الحديثة أصبحت تعتمد على استراتيجيات عابرة للحدود، حيث تنشط داخل أكثر من دولة في الوقت نفسه، مستفيدة من ضعف الرقابة الحدودية وغياب الاستقرار السياسي في بعض المناطق، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

ثانياً: أسباب انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة

يرتبط انتشار الجماعات الإرهابية بعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، ساهمت مجتمعة في خلق بيئة مناسبة لنمو هذه التنظيمات وتوسعها⁵⁵. فمن الناحية السياسية، أدى ضعف مؤسسات الدولة في بعض الدول، وانتشار الصراعات الداخلية، وسقوط بعض الأنظمة السياسية بعد أحداث الحراك العربي، إلى ظهور فراغات أمنية استغلتها الجماعات الإرهابية لتوسيع نفوذها⁵⁶. أما من الناحية الاقتصادية، فإن انتشار الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، خاصة في المناطق الحدودية والريفية، ساهم في استقطاب الشباب من قبل التنظيمات المتطرفة التي تستغل الظروف المعيشية الصعبة لتجنيد الأفراد.

كما لعبت العوامل الأمنية دوراً كبيراً في انتشار الإرهاب، خاصة مع تزايد تهريب الأسلحة بعد انهيار النظام الليبي سنة 2011، حيث انتشرت كميات كبيرة من الأسلحة في منطقة الساحل، ما ساهم في تعزيز القدرات العسكرية للجماعات الإرهابية.

ومن جهة أخرى، ساهم التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الحديثة في تسهيل عمليات التجنيد والتعبئة الفكرية، حيث أصبحت الجماعات الإرهابية تعتمد على الإعلام الرقمي لنشر أفكارها واستقطاب عناصر جديدة.

⁵⁴ Jacob Mundy, *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution*, Syracuse University Press, Syracuse, 2010, p344

⁵⁵ Jean-François Daguzan (dir.), *Algérie : Les nouveaux défis*, L'Harmattan, Paris, 2015, 268 p.

⁵⁶ Paul D. Williams, *War and Conflict in Africa*, Polity Press, Cambridge, 2016, p384

ثالثًا: الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا

شهدت منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الجماعات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول المجاورة. ومن أبرز هذه التنظيمات: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد، وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى.

وقد استفادت هذه الجماعات من الطبيعة الجغرافية الصعبة للمنطقة، واتساع الحدود الصحراوية، وضعف الرقابة الأمنية، مما سمح لها بالتحرك بسهولة بين الدول، وإنشاء شبكات للتهريب والتمويل⁵⁷. كما أن هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في مالي وليبيا والنيجر ساعدت هذه التنظيمات على توسيع نشاطها، وتحويل بعض المناطق إلى قواعد خلفية لتنفيذ عملياتها الإرهابية.

رابعًا: تأثير انتشار الجماعات الإرهابية على الجزائر

شكل انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل طول الحدود الجزائرية مع دول تعرف اضطرابات أمنية وسياسية⁵⁸. وقد واجهت الجزائر تحديات متعددة تمثلت في محاولات التسلل عبر الحدود، وتهريب الأسلحة، وخطر تنفيذ عمليات إرهابية داخل التراب الوطني. كما أدى تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا ومالي إلى زيادة الضغط على الأجهزة الأمنية الجزائرية، التي اضطرت إلى تعزيز الرقابة الحدودية ورفع مستوى الجاهزية العسكرية.

إضافة إلى ذلك، فإن انتشار الإرهاب في المنطقة أثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية، حيث أدى إلى زيادة الإنفاق الأمني والعسكري، وتراجع بعض المشاريع الاستثمارية في المناطق الحدودية.

⁵⁷ برهان غليون، 2016، مرجع سبق ذكره ص 346

⁵⁸ سالم لبيض، القضية الصحراوية في العلاقات المغربية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2018، ص 214

خامسًا: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجماعات الإرهابية

اعتمدت الجزائر في مواجهة الإرهاب على مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والبعد السياسي والتنموي. فمن الناحية الأمنية، قامت بتعزيز قدرات الجيش والأجهزة الأمنية، وتكثيف المراقبة على الحدود، وتطوير آليات مكافحة الإرهاب⁵⁹. أما من الناحية السياسية، فقد دعمت الجزائر مبدأ الحلول السلمية وتسوية الأزمات الإقليمية، انطلاقًا من قناعتها بأن الاستقرار السياسي يمثل عنصرًا أساسيًا في مكافحة الإرهاب.

كما اهتمت الدولة بالجانب التنموي، خاصة في المناطق الحدودية، من خلال دعم مشاريع التنمية وتحسين الظروف الاجتماعية، بهدف تقليل العوامل التي تستغلها الجماعات المتطرفة في التجنيد والاستقطاب.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

أصبحت الجريمة المنظمة من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الدول في العصر الحديث، نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود وقدرتها الكبيرة على التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد نشاط إجرامي محلي محدود، بل تحولت إلى شبكات دولية معقدة تعتمد على التخطيط والتنظيم والتمويل الضخم، وتستغل هشاشة الدول والأزمات الإقليمية لتوسيع نشاطها وتحقيق أرباح غير مشروعة.

وفي منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، تصاعدت خطورة الجريمة المنظمة بشكل ملحوظ منذ سنة 2011، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في عدد من دول الجوار، وانتشار السلاح، وضعف الرقابة الحدودية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي واتساع حدودها، مما

⁵⁹ برهان غليون، 2012، مرجع سبق ذكره ص254

جعلها تواجه تحديات متزايدة مرتبطة بتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وهي كلها أنشطة أصبحت ترتبط بشكل وثيق بالجماعات الإرهابية وشبكات العنف العابر للحدود⁶⁰.

أولاً: مفهوم الجريمة المنظمة وخصائصها

تُعرف الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي تمارسه جماعات أو شبكات منظمة تعمل بشكل مستمر ومنسق بهدف تحقيق أرباح مادية غير مشروعة، من خلال استخدام وسائل غير قانونية تعتمد على السرية والتخطيط واستغلال الثغرات الأمنية والقانونية⁶¹.

وتتميز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها من أخطر التهديدات الأمنية المعاصرة، أهمها التنظيم الهيكلي المحكم، والاستمرارية، والقدرة على التوسع عبر الحدود الوطنية، إضافة إلى امتلاكها موارد مالية ضخمة تسمح لها بتطوير شبكاتها ووسائلها الإجرامية⁶². كما تعتمد هذه الشبكات على استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال المتطورة لتسهيل عملياتها، سواء في التهريب أو غسل الأموال أو التنسيق بين أعضائها. وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما ترتبط بالجماعات الإرهابية، حيث تصبح الجريمة المنظمة مصدراً مهماً لتمويل الأنشطة المسلحة والمتطرفة.

ثانياً: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة

يرتبط انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا بعدة عوامل سياسية واقتصادية وأمنية، ساهمت في خلق بيئة مناسبة لتوسع هذه الشبكات الإجرامية⁶³. فمن الناحية الأمنية، أدى انهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول، خاصة بعد الأحداث التي عرفت المنطقة منذ 2011، إلى ظهور فراغات أمنية واسعة استغللتها الجماعات الإجرامية لتوسيع نشاطها. كما أن ضعف الرقابة على الحدود

⁶⁰ Tony Hodges, Western Sahara: The Roots of a Desert War, Lawrence Hill Books, Westport, 1983, p 401

⁶¹ Paul D. Williams, 2016, Op. cit. p387

⁶² عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 301

⁶³ عبد الإله بلقزيز، 2014، مرجع سبق ذكره ص 333

واتساع المناطق الصحراوية سهّل عمليات التهريب والتنقل بين الدول.⁶⁴ أما من الناحية الاقتصادية، فإن انتشار الفقر والبطالة وضعف التنمية في بعض المناطق الحدودية دفع العديد من الأفراد إلى الانخراط في الأنشطة غير المشروعة كمصدر للربح. كما ساهمت هشاشة الاقتصاد المحلي في تعزيز شبكات التهريب والاقتصاد الموازي.⁶⁵ ومن جهة أخرى، لعبت العولمة والتطور التكنولوجي دورًا مهمًا في تسهيل نشاط الجريمة المنظمة، حيث أصبحت هذه الشبكات تستفيد من التطور في وسائل النقل والاتصال والتحويلات المالية لتوسيع عملياتها على المستوى الدولي.

ثالثًا: مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا

تتخذ الجريمة المنظمة في المنطقة عدة أشكال، من أبرزها تهريب الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال.

ويُعتبر تهريب الأسلحة من أخطر مظاهر الجريمة المنظمة في المنطقة، خاصة بعد انخيار النظام الليبي سنة 2011، حيث انتشرت كميات كبيرة من الأسلحة في دول الساحل، ما ساهم في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية وشبكات العنف المسلح.

كما شهدت المنطقة تصاعدًا في شبكات تهريب المخدرات، التي تستغل المسالك الصحراوية والحدود الواسعة لنقل المواد المخدرة نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية. وتُعد هذه الأنشطة مصدرًا ماليًا مهمًا للجماعات الإجرامية والإرهابية.⁶⁶

أما الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، فقد أصبحتا من أبرز التحديات الإنسانية والأمنية في المنطقة، حيث تستغل الشبكات الإجرامية الأوضاع الاجتماعية الصعبة للمهاجرين لتحقيق أرباح مالية ضخمة، في ظل ضعف الرقابة على الحدود.

⁶⁴ Tony Hodges, 1983, Op. cit. p412

⁶⁵ عبد الإله بلقزيز، 2014، مرجع سبق ذكره ص 325

⁶⁶ Jacob Mundy, 2010, Op. cit. P 244

رابعاً: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري

تمثل الجريمة المنظمة تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، لأنها تؤثر على الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي للدولة. فانتشار شبكات التهريب والجريمة عبر الحدود يؤدي إلى زيادة التهديدات الأمنية، خاصة مع وجود ارتباط متزايد بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة⁶⁷. كما أن تهريب الأسلحة والمخدرات يساهم في زعزعة الأمن الداخلي، ويزيد من أعباء الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تضطر إلى تكثيف المراقبة الحدودية وتعزيز جهود مكافحة الجريمة.

ومن الناحية الاقتصادية، تؤدي الجريمة المنظمة إلى استنزاف الموارد المالية، وتوسيع الاقتصاد الموازي، وإضعاف الاقتصاد الرسمي، مما يؤثر على جهود التنمية والاستثمار⁶⁸. أما اجتماعياً، فإن انتشار المخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية يخلق مشاكل اجتماعية وإنسانية معقدة، ويزيد من مظاهر الانحراف والعنف داخل المجتمع.

خامساً: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة

اعتمدت الجزائر مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية لمواجهة خطر الجريمة المنظمة، حيث عملت على تعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية، وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة التهريب والجريمة العابرة للحدود.

كما قامت بتحديث ترسانتها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، إضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي⁶⁹. ومن جهة أخرى، أدركت الجزائر أن مواجهة الجريمة المنظمة لا يمكن أن تعتمد فقط على المقاربة الأمنية، بل تتطلب أيضاً معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعم التنمية في المناطق الحدودية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

⁶⁷ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 320

⁶⁸ سالم لبيض، 2018، مرجع سبق ذكره ص 219

⁶⁹ Paul D. Williams, 2016, Op. cit. p 891

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية الجديدة منذ 2011

شهدت منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة، نتيجة اندلاع موجة الحراك العربي وما رافقها من اضطرابات داخلية وسقوط بعض الأنظمة السياسية في دول الجوار. وقد أدت هذه التحولات إلى تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت بؤرة للتهديدات الأمنية والجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات إقليمية جديدة فرضت عليها إعادة تقييم مقاربتها الأمنية والدبلوماسية بما يضمن حماية أمنها القومي والحفاظ على استقرارها الداخلي.

المطلب الأول: تحدي الحراك العربي

شكل الحراك العربي الذي انطلق أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 واحداً من أهم التحولات السياسية التي عرفت المنطقة العربية في التاريخ المعاصر، حيث أدى إلى تغيرات عميقة في البنى السياسية والأمنية والاجتماعية لعدد من الدول العربية. وقد بدأت هذه التحركات الشعبية في ظل أوضاع داخلية اتسمت بتفاقم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفساد، وضعف المشاركة السياسية، الأمر الذي دفع قطاعات واسعة من الشعوب العربية إلى المطالبة بالإصلاح السياسي وتحسين الأوضاع المعيشية.

وسرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات من مطالب اجتماعية وسياسية محدودة إلى موجة إقليمية واسعة شملت عدة دول عربية، وأدت في بعض الحالات إلى سقوط الأنظمة السياسية، وفي حالات أخرى إلى اندلاع نزاعات داخلية وحروب أهلية. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على البيئة الأمنية والإقليمية المحيطة بالجزائر، مما جعل الحراك العربي يمثل تحدياً استراتيجياً وأمنياً مهماً بالنسبة للدولة الجزائرية⁷⁰.

⁷⁰ سالم لبيض، 2018، مرجع سبق ذكره ص 221

أولاً: مفهوم الحراك العربي وأسبابه

يُقصد بالحراك العربي تلك الموجة من الاحتجاجات الشعبية والسياسية التي شهدتها عدة دول عربية منذ سنة 2011، والتي طالبت بالتغيير السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، وتوسيع الحريات السياسية⁷¹. وقد ارتبط ظهور هذه الحركات بعدة عوامل متداخلة، من أبرزها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب، إضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية وضعف التنمية. كما ساهمت الأنظمة السياسية المغلقة واحتكار السلطة وغياب التداول الديمقراطي في زيادة حالة الاحتقان داخل المجتمعات العربية.⁷² ومن جهة أخرى، لعب التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في انتشار الحراك العربي، حيث ساهمت هذه الوسائل في نقل الأخبار بسرعة، وتنظيم الاحتجاجات، وتعبئة الرأي العام، وهو ما منح هذه الحركات طابعاً عابراً للحدود.

ثانياً: تأثير الحراك العربي على البيئة الإقليمية

أحدث الحراك العربي تغيرات جذرية في البيئة السياسية والأمنية للمنطقة العربية، حيث أدى إلى سقوط عدد من الأنظمة السياسية، كما حدث في تونس وليبيا ومصر واليمن، بينما دخلت دول أخرى في صراعات داخلية طويلة ومعقدة⁷³. وقد ترتب عن هذه التحولات تراجع مستوى الاستقرار الإقليمي، وظهور فراغات أمنية استغلتها الجماعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة لتوسيع نشاطها، خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي.⁷⁴ كما ساهم الحراك العربي في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، حيث ظهرت تحالفات جديدة، وازدادت التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، الأمر الذي زاد من تعقيد الأزمات الإقليمية.

ومن الناحية الاقتصادية، أدت الاضطرابات السياسية والأمنية إلى تراجع الاستثمارات والسياحة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما عمّق الأزمات الاجتماعية داخل العديد من الدول.

⁷¹ Paul D. Williams, 2016, Op. cit. p 398

⁷² Jean-François Daguzan (dir.) 2015, Op. cit. p 134

⁷³ عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصبرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 112

⁷⁴ Tony Hodges, 1983, Op. cit. p419

ثالثًا: انعكاسات الحراك العربي على الجزائر

رغم أن الجزائر لم تشهد انهيارًا سياسيًا أو أمنياً مشابهاً لبعض الدول العربية، إلا أنها تأثرت بشكل غير مباشر بتداعيات الحراك العربي، خاصة على المستوى الأمني والسياسي⁷⁵. فقد أدركت السلطات الجزائرية منذ بداية الأحداث خطورة التحولات التي تعرفها المنطقة، خاصة في ظل التجربة الجزائرية السابقة مع الإرهاب خلال التسعينيات، وهو ما دفعها إلى تبني سياسة تقوم على احتواء الأوضاع الداخلية من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية.⁷⁶ كما عملت الدولة على تعزيز الإنفاق الاجتماعي، ورفع الأجور، ودعم المواد الأساسية، بهدف تقليل الاحتقان الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار الداخلي. إضافة إلى ذلك، قامت بإجراءات سياسية تمثلت في رفع حالة الطوارئ وإطلاق بعض الإصلاحات الدستورية والسياسية.

أما على المستوى الأمني، فقد دفعت التحولات الإقليمية الجزائر إلى تشديد الرقابة على الحدود، خاصة بعد انهيار النظام الليبي، وانتشار الجماعات المسلحة والأسلحة في المنطقة.

رابعًا: الحراك العربي وتحديات الأمن القومي الجزائري

مثل الحراك العربي تحديًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، ليس فقط بسبب احتمالات انتقال الاحتجاجات إلى الداخل، بل أيضًا بسبب الانعكاسات الأمنية والإقليمية الناتجة عن انهيار بعض الدول المجاورة⁷⁷. فقد أدى سقوط النظام الليبي إلى انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة في المنطقة، كما ساهمت الأوضاع غير المستقرة في مالي والساحل الإفريقي في تصاعد التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهو ما زاد من الضغوط الأمنية على الجزائر⁷⁸. كما أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي دفعت الجزائر إلى إعادة تقييم استراتيجيتها الأمنية والدبلوماسية، والتركيز بشكل أكبر على حماية الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

⁷⁵ عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 288

⁷⁶ عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 118

⁷⁷ Jacob Mundy, 2010, Op. cit. P 256

⁷⁸ Tony Hodges, 1983, Op. cit. p423

ومن جهة أخرى، أكدت الجزائر على ضرورة الحلول السياسية والحوار الداخلي لتجنب الانزلاق نحو الفوضى، انطلاقاً من قناعتها بأن الحفاظ على استقرار الدولة يمثل أولوية استراتيجية.

خامساً: الموقف الجزائري من الحراك العربي

اتسم الموقف الجزائري من الحراك العربي بالحذر والواقعية، حيث سعت الجزائر إلى تجنب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية، مع التأكيد على احترام سيادة الدول ورفض التدخلات الخارجية.

كما دعمت الجزائر مبدأ الحلول السياسية والسلمية للأزمات، ورفضت اللجوء إلى القوة العسكرية الأجنبية لتسوية النزاعات، خاصة في ليبيا ومالي، انطلاقاً من رؤيتها القائمة على أولوية الاستقرار والحوار⁷⁹.

ويعكس هذا الموقف ارتباط السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئ تاريخية تقوم على عدم التدخل، واحترام سيادة الدول، ودعم الحلول السلمية للنزاعات.

المطلب الثاني: تردي الأوضاع الأمنية والفشل الدولي في الساحل الإفريقي

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق هشاشة واضطراباً في القارة الإفريقية، نظراً لما تعانيه من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية متداخلة، جعلتها فضاءً مفتوحاً لمختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود. وقد ازدادت خطورة هذه الأوضاع منذ سنة 2011، خاصة بعد انهيار النظام الليبي، وانتشار الأسلحة، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تدهور غير مسبوق في مستوى الأمن والاستقرار⁸⁰.

ورغم تعدد التدخلات الدولية والإقليمية لمحاولة احتواء الأزمة، فإن منطقة الساحل بقيت تعيش حالة من عدم الاستقرار، نتيجة تعقيد التحديات المطروحة وضعف فعالية المقاربات الدولية المعتمدة. وقد انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي واتصالها الحدودي بعدد من دول الساحل، مما جعل الأوضاع الأمنية في المنطقة تمثل تحدياً استراتيجياً مستمراً للأمن القومي الجزائري.

⁷⁹ Tony Hodges, 1983, Op. cit. p427

⁸⁰ Samir Amin, , 1973, Op. cit. p392

أولاً: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية

تشير منطقة الساحل الإفريقي إلى الحزام الجغرافي الممتد جنوب الصحراء الكبرى، والذي يضم عددًا من الدول الإفريقية مثل مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد، وبوركينا فاسو، إضافة إلى ارتباطه الجغرافي بدول شمال إفريقيا⁸¹.

وتكتسب هذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن غناها بالموارد الطبيعية والمعادن والطاقة. غير أن هذه الأهمية جعلتها أيضاً منطقة تنافس إقليمي ودولي، خاصة في ظل هشاشة مؤسسات الدولة وضعف التنمية وانتشار النزاعات المسلحة⁸².

كما تتميز المنطقة باتساعها الجغرافي وصعوبة مراقبة حدودها، مما جعلها بيئة ملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة.

ثانياً: أسباب تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي

يرتبط تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل بعدة عوامل متداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، ساهمت مجتمعة في تعميق حالة الفوضى وعدم الاستقرار⁸³. فمن الناحية السياسية، تعاني العديد من دول الساحل من ضعف مؤسسات الدولة، وهشاشة الأنظمة السياسية، وغياب الاستقرار الحكومي، إضافة إلى انتشار الفساد وضعف الإدارة، وهو ما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على فرض سيطرتها على كامل أراضيها.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن المنطقة تُعد من أفقر مناطق العالم، حيث تنتشر البطالة والفقر والتهemis، خاصة في المناطق الريفية والحدودية، مما خلق بيئة مناسبة لاستقطاب الشباب من قبل الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

⁸¹ سالم لبيض، 2018، مرجع سبق ذكره ص 231

⁸² عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 291

⁸³ عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 121

كما لعب العامل الأمني دورًا حاسمًا في تفاقم الأزمة، خاصة بعد انهيار النظام الليبي سنة 2011، حيث انتشرت كميات ضخمة من الأسلحة في المنطقة، وانتقلت أعداد كبيرة من المقاتلين نحو دول الساحل، مما أدى إلى تصاعد العنف المسلح وتنامي الجماعات الإرهابية⁸⁴. إضافة إلى ذلك، ساهمت الطبيعة الجغرافية الصحراوية للمنطقة واتساع الحدود وضعف الرقابة الأمنية في تسهيل حركة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب بين الدول.

ثالثًا: تصاعد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في الساحل

شهدت منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا كبيرًا في نشاط الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى، وجماعة بوكو حرام، إضافة إلى عدد من الجماعات المسلحة المحلية⁸⁵. وقد استفادت هذه التنظيمات من ضعف الدولة والفوضى الأمنية لتوسيع نفوذها، حيث أصبحت تسيطر على بعض المناطق، وتنفذ عمليات إرهابية ضد الجيوش والسكان المدنيين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية.⁸⁶ كما ارتبط الإرهاب في الساحل بشكل وثيق بالجريمة المنظمة، حيث تعتمد الجماعات المسلحة على تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر وفرض الإتاوات كمصادر للتمويل، وهو ما جعل المنطقة مركزًا لنشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

رابعًا: الفشل الدولي في معالجة أزمة الساحل الإفريقي

رغم تعدد التدخلات الدولية في منطقة الساحل، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في تحقيق استقرار حقيقي ودائم في المنطقة، بل إن الأوضاع الأمنية استمرت في التدهور⁸⁷. فقد تدخلت عدة قوى دولية، خاصة فرنسا من خلال عملية "برخان"، إضافة إلى بعثات الأمم المتحدة والقوات الإفريقية المشتركة، بهدف مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار. غير أن هذه التدخلات واجهت عدة صعوبات، من بينها تعقيد

⁸⁴ عبد الإله بلقزيز، 2014، مرجع سبق ذكره ص 345

⁸⁵ عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 297

⁸⁶ Samir Amin, Le développement inégal, Les Éditions de Minuit, Paris, 1973, p 365

⁸⁷ عزمي بشارة، 2012، مرجع سبق ذكره ص 126

الوضع الميداني، وضعف التنسيق بين الأطراف الدولية والإقليمية، وغياب حلول سياسية وتنموية شاملة.⁸⁸ كما تعرضت المقاربة الدولية لانتقادات واسعة بسبب تركيزها المفرط على الحلول العسكرية، وإهمال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، مما أدى إلى استمرار أسباب التوتر وعدم الاستقرار.

ومن جهة أخرى، أدى تعدد التدخلات الخارجية وتضارب المصالح الدولية في المنطقة إلى زيادة تعقيد الأزمة بدل حلها، وهو ما ساهم في تصاعد مشاعر الرفض الشعبي لبعض الوجود الأجنبي في دول الساحل.

خامساً: انعكاسات أزمة الساحل على الأمن القومي الجزائري

شكلت الأوضاع الأمنية المتدهورة في الساحل الإفريقي تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، خاصة مع طول الحدود الجنوبية للجزائر واتصالها بدول تعرف اضطرابات أمنية كبيرة⁸⁹. فقد واجهت الجزائر تهديدات متعددة تمثلت في تسلل الجماعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وانتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود، مما فرض عليها تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية في المناطق الجنوبية.

كما دفعت الأزمة الجزائر إلى تبني سياسة دبلوماسية نشطة تهدف إلى دعم الحلول السياسية في المنطقة، ورفض التدخلات العسكرية الأجنبية التي قد تزيد من تعقيد الأوضاع.

وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار، ودعم جهود الوساطة والحوار، خاصة في مالي، انطلاقاً من قناعتها بأن استقرار الساحل يمثل جزءاً أساسياً من استقرارها الوطني.

المطلب الثالث: سقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار

شكل سقوط عدد من الأنظمة السياسية في دول الجوار منذ سنة 2011 أحد أبرز التحولات الجيوسياسية التي أثرت على البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر، حيث أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل موازين القوى، وتفاقم الأزمات الأمنية، وظهور حالات من الفراغ السياسي والمؤسسي في بعض الدول المجاورة. وقد ارتبطت هذه التطورات بشكل مباشر بموجة الحراك العربي التي شهدتها المنطقة، والتي

⁸⁸ Samir Amin, , 1973, Op. cit. p381

⁸⁹ Jean-François Daguzan (dir.) 2015, Op. cit. p 156

تحولت في بعض الحالات من احتجاجات شعبية إلى نزاعات داخلية وحروب أهلية انتهت بانحيار مؤسسات الدولة.

وقد انعكس سقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، نظرًا للروابط الجغرافية والأمنية التي تربط الجزائر بمحيطها الإقليمي، خاصة في ظل امتداد حدودها مع دول شهدت اضطرابات حادة مثل ليبيا ومالي. كما ساهم هذا الوضع في تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وانتشار الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، مما جعل الجزائر تواجه تحديات إقليمية غير مسبقة⁹⁰.

أولاً: مفهوم سقوط الأنظمة السياسية وأسبابه

يقصد بسقوط الأنظمة السياسية انحيار السلطة الحاكمة أو فقدانها القدرة على التحكم في مؤسسات الدولة وإدارة الشأن العام، سواء نتيجة احتجاجات شعبية واسعة، أو نزاعات داخلية، أو تدخلات خارجية، أو انقسامات داخل مؤسسات الدولة نفسها⁹¹.

وقد ارتبطت هذه الظاهرة في العالم العربي بعدة عوامل متداخلة، أهمها تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفساد، وضعف المشاركة السياسية، وغياب التداول السلمي على السلطة. كما ساهمت سياسات القمع واحتكار السلطة في زيادة الاحتقان الشعبي داخل العديد من الدول العربية⁹². ومن جهة أخرى، لعبت التحولات التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في تعبئة الشارع العربي ونقل الاحتجاجات بين الدول، مما ساهم في تسريع انتشار موجة الحراك العربي وسقوط بعض الأنظمة السياسية.

⁹⁰ عبد الإله بلقزيز، 2014، مرجع سبق ذكره ص 349

⁹¹ سالم لبيض، 2018، مرجع سبق ذكره ص 239

⁹² Tony Hodges, 1983, Op. cit. p431

ثانيًا: سقوط النظام الليبي وانعكاساته الإقليمية

يُعد سقوط النظام الليبي سنة 2011 من أخطر التحولات التي عرفت المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، نظرًا لما ترتب عنه من انهيار مؤسسات الدولة وانتشار الفوضى الأمنية والسلاح⁹³.

فبعد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي وسقوط نظام معمر القذافي، دخلت ليبيا في حالة من الانقسام السياسي والصراع المسلح بين الميليشيات والجماعات المسلحة، وهو ما أدى إلى غياب سلطة مركزية قادرة على فرض الأمن والاستقرار.

وقد ترتب عن هذا الوضع انتشار كميات ضخمة من الأسلحة في المنطقة، وانتقال عدد كبير من المقاتلين نحو دول الساحل، مما ساهم في تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة⁹⁴. كما تحولت ليبيا إلى نقطة عبور رئيسية للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وهو ما زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

ثالثًا: الأزمة في مالي وتأثيرها على المنطقة

إلى جانب ليبيا، شكّلت الأزمة السياسية والأمنية في مالي أحد أبرز التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ سنة 2011. فقد أدت التمردات المسلحة في شمال مالي، والانقلاب العسكري، وضعف مؤسسات الدولة، إلى انهيار الوضع الأمني في أجزاء واسعة من البلاد⁹⁵. كما استغلت الجماعات الإرهابية هذا الوضع للسيطرة على مناطق واسعة في شمال مالي، وتحويلها إلى قواعد لنشاطها المسلح، مما هدد أمن دول الجوار، خاصة الجزائر.

وقد أدى هذا الوضع إلى تدخلات عسكرية دولية وإقليمية، غير أن الأزمة بقيت مستمرة نتيجة تعقيد الأوضاع الداخلية وتداخل العوامل القبلية والسياسية والأمنية.

⁹³ Samir Amin, , 1973, Op. cit. p371

⁹⁴ Jean-François Daguzan (dir.) 2015, Op. cit. p 177

⁹⁵ عبد الإله بلقزيز، 2014، مرجع سبق ذكره ص 331

رابعاً: تأثير سقوط الأنظمة السياسية على الأمن القومي الجزائري

مثل سقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، بسبب ما نتج عنه من فوضى أمنية وانتشار الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود.

فقد واجهت الجزائر تحديات أمنية متزايدة تمثلت في تهريب الأسلحة، وتسلسل الجماعات الإرهابية، وتصاعد الجريمة المنظمة في المناطق الحدودية، خاصة على الحدود الجنوبية والشرقية.⁹⁶ كما أدى انهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول المجاورة إلى صعوبة التنسيق الأمني وضبط الحدود، وهو ما زاد من الأعباء الأمنية والعسكرية على الجزائر.

ومن الناحية السياسية، فرضت هذه التحولات على الجزائر ضرورة إعادة تقييم سياستها الخارجية والأمنية، بما يضمن حماية استقرارها الداخلي وتفادي انتقال الفوضى إلى الداخل الجزائري.

خامساً: الموقف الجزائري من سقوط الأنظمة السياسية في المنطقة

اتسم الموقف الجزائري بالحذر والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث رفضت الجزائر التدخلات العسكرية الأجنبية، خاصة في ليبيا، معتبرة أن الحلول العسكرية تزيد من تعقيد الأزمات بدل حلها.⁹⁷ كما دعت الجزائر إلى اعتماد الحلول السياسية والحوار بين الأطراف المتنازعة، انطلاقاً من قناعتها بأن الحفاظ على وحدة الدول واستقرار مؤسساتها يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الإقليمي.

وفي هذا الإطار، لعبت الجزائر دوراً دبلوماسياً مهماً في دعم جهود الوساطة والحوار في مالي وليبيا، وسعت إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة.

⁹⁶ Jean-François Daguzan (dir.) 2015, Op. cit. p 187

⁹⁷ سالم لبيض، 2018، مرجع سبق ذكره ص 245

خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ سنة 2011 اتسمت بالتعقيد والتداخل بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، نتيجة التحولات العميقة التي عرفتھا المنطقة. فقد أظهرت التحديات الأمنية التقليدية، مثل الأزمات الاقتصادية، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتنامي الجريمة المنظمة، حجم الضغط المتزايد على الدولة الجزائرية، خاصة في ظل ارتباط هذه الظواهر بالتحولات العالمية والإقليمية وتزايد الطابع العابر للحدود للتهديدات.

كما خُصّص الفصل إلى أن التحديات الإقليمية الجديدة، الناتجة عن الحراك العربي، وتدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، وسقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار، قد ساهمت في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية للجزائر بشكل جذري. وقد نتج عن ذلك تصاعد مستويات عدم الاستقرار في محيطها الإقليمي، وظهور فراغات أمنية استُغلت من قبل الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، مما فرض على الجزائر تبني مقاربات أكثر شمولية في التعامل مع هذه التحولات، تجمع بين البعد الأمني والدبلوماسي والتنموي.

الفصل الثالث: البدائل الاستراتيجية للجزائر في قضيتي الصحراء ومالي

تمهيد:

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الإقليمية منذ سنة 2011، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات أمنية وسياسية معقدة فرضت عليها تطوير بدائل استراتيجية متعددة الأبعاد للتعامل مع القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها القضية الصحراوية وأزمة مالي. فقد أصبحت هذه القضايا تمثل ملفات محورية في السياسة الخارجية الجزائرية، بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي واستقرار المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

وعليه، لم تقتصر المقاربة الجزائرية على البعد الدبلوماسي والسياسي فقط، بل امتدت لتشمل أبعادًا أمنية وتنموية تهدف إلى معالجة جذور الأزمات وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أهم البدائل الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر في تعاملها مع هاتين القضيتين، من خلال دراسة الخيارات الدبلوماسية والسياسية من جهة، والخيارات الأمنية والتنموية من جهة أخرى، بما يعكس رؤية شاملة تقوم على تحقيق التوازن بين حماية المصالح الوطنية ودعم الاستقرار الإقليمي.

المبحث الأول: الخيارات الدبلوماسية والسياسية للجزائر

تُعدّ الخيارات الدبلوماسية والسياسية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجزائر في إدارة علاقاتها الخارجية والتعامل مع القضايا الإقليمية المعقدة. وقد برز هذا الدور بشكل واضح في قضيتي الصحراء الغربية وأزمة مالي، باعتبارهما من أبرز الملفات التي تمسّ مباشرة الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية لدعم الحلول السلمية وتعزيز مبدأ الحوار بين الأطراف. كما تعكس هذه المقاربة التزام الجزائر بالعمل داخل الأطر الإقليمية والدولية بما يخدم الاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: الموقف الجزائري من القضية الصحراوية ودعم حق تقرير المصير

يُعتبر موقف الجزائر من القضية الصحراوية من أكثر المواقف ثباتاً واستمرارية في سياستها الخارجية، وهو موقف يستند إلى مرجعية قانونية وأخلاقية مرتبطة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتصفية الاستعمار. وترى الجزائر أن قضية الصحراء الغربية ليست نزاعاً حدودياً بين دولتين، بل هي قضية استعمار لم يكتمل تصفيته، ما يجعلها ضمن ملفات تصفية الاستعمار التي ينبغي أن تُحل وفقاً للشرعية الدولية لا وفق موازين القوة أو الحلول الأحادية¹.

وقد اكتسب هذا الموقف عمقاً إضافياً من التجربة التاريخية للجزائر نفسها مع الاستعمار الفرنسي، حيث تشكلت لديها قناعة سياسية راسخة بأن حرية الشعوب واستقلالها لا يمكن أن تتحقق إلا عبر احترام إرادتها الحرة. لذلك، فإن دعم الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره لا يُفهم فقط كخيار سياسي ظرفي، بل كامتداد لهوية سياسية ودبلوماسية تشكلت عبر تجربة التحرر الوطني².

¹ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Transnational Organized Crime in West Africa*, Vienna, 2020, p 92

² World Bank, *Algeria Economic Monitor: Restoring the Growth Momentum*, Washington D.C., 2020, p54

أولاً: الأساس القانوني والسياسي للموقف الجزائري

ينطلق الموقف الجزائري من مرجعية القانون الدولي، خاصة مبدأ تقرير المصير الذي أكدته الأمم المتحدة في عدة قرارات، من بينها القرار 1514 الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتعتبر الجزائر أن هذا المبدأ لا يزال غير مطبق بشكل كامل في حالة الصحراء الغربية، مما يجعل مسؤولية المجتمع الدولي قائمة لإيجاد حل عادل ونهائي.

كما تستند الجزائر إلى مسار الأمم المتحدة باعتباره الإطار الشرعي الوحيد لتسوية النزاع، من خلال دعم جهود المبعوثين الأميين وتشجيع المفاوضات المباشرة بين الأطراف، دون فرض حلول مسبقة. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر أن أي تسوية يجب أن تقوم على مبدأ الاستفتاء الحر والنزيه، باعتباره الآلية الديمقراطية الوحيدة التي تعكس إرادة الشعب الصحراوي¹.

ومن الناحية السياسية، ترى الجزائر أن احترام مبدأ تقرير المصير يعزز الاستقرار الإقليمي، لأن تجاهل هذا المبدأ يؤدي إلى استمرار التوتر في منطقة المغرب العربي، ويعرقل أي مشروع للتكامل الإقليمي².

ثانياً: الدور الإنساني والسياسي للجزائر في القضية الصحراوية

إلى جانب البعد السياسي والدبلوماسي، اضطلعت الجزائر بدور إنساني مهم تجاه اللاجئين الصحراويين، حيث استقبلت منذ منتصف السبعينيات عشرات الآلاف من الصحراويين في مخيمات تندوف، وقدمت لهم دعماً إنسانياً مستمراً في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية³.

¹ United Nations, *UN Security Council Reports on Regional Conflicts*, New York, various years.

² علي الدين هلال، الإرهاب ومستقبل النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2008، ص 231

³ محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص 198

ويُنظر إلى هذا الدور على أنه جزء من التزام الجزائر بمبادئ التضامن الإنساني، وليس كطرف في النزاع، حيث تؤكد الجزائر أنها لا تدّعي السيادة على الصحراء الغربية ولا تسعى إلى فرض أي حل، بل تكتفي بدعم المسار الأممي وقرارات الشرعية الدولية¹.

كما أن الجزائر تدعم جبهة البوليساريو باعتبارها طرفًا معترفًا به من قبل الأمم المتحدة في إطار مسار المفاوضات، وليس كبديل عن الحل السياسي، وهو ما تعكسه مشاركتها في المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بشكل غير مباشر عبر دعم المسار التفاوضي.

ثالثًا: البعد الإقليمي والاستراتيجي للموقف الجزائري

لا يمكن فصل موقف الجزائر من القضية الصحراوية عن السياق الإقليمي لمنطقة المغرب العربي، حيث تعتبر الجزائر أن استمرار النزاع يشكل أحد أهم العوائق أمام بناء اتحاد مغاربي قوي ومندمج. فالتوتر بين أطراف النزاع ينعكس سلبيًا على التعاون الاقتصادي والأمني في المنطقة، ويحد من فرص التكامل الإقليمي². ومن هذا المنظور، ترى الجزائر أن تسوية القضية الصحراوية بشكل عادل ووفق الشرعية الدولية من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الإقليمي، ويعزز الاستقرار في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، خاصة في ظل التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية³.

كما أن الجزائر تعتبر أن استمرار النزاع يخلق بيئة غير مستقرة يمكن أن تستغلها أطراف إقليمية ودولية لزيادة التوتر في المنطقة، مما يجعل الحل السياسي العادل ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار دبلوماسي.

رابعًا: الموقف الجزائري داخل المنظمات الدولية والإقليمية

على المستوى الدولي، تواصل الجزائر الدفاع عن موقفها داخل الأمم المتحدة، حيث تؤكد باستمرار على ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وتشدد على أهمية

¹ محمد عبد السلام، الإرهاب الدولي: الأبعاد والمخاطر وسبل المواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 276

² United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2020, Op. cit. p 100

³ World Bank, 2020, Op. cit. p 61

العودة إلى المسار السياسي القائم على المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع تحت إشراف الأمم المتحدة¹. أما على المستوى الإفريقي، فإن الاتحاد الإفريقي يُعد إطارًا مهمًا لدعم الموقف الجزائري، حيث يتمتع ممثلو الجمهورية الصحراوية بعضوية كاملة داخل المنظمة، وهو ما يعكس اعترافًا إفريقيًا بمبدأ تقرير المصير².

وفي المقابل، تسعى الجزائر إلى تعزيز الطابع الإفريقي لحل النزاع، بدل تركه رهينة للتجاذبات الدولية، انطلاقًا من قناعة بأن الحلول الإفريقية هي الأكثر واقعية واستدامة.

خامسًا: ثبات الموقف الجزائري وتحدياته

يتميز الموقف الجزائري بثباته عبر الزمن، رغم التحولات الإقليمية والدولية والضغط السياسي التي قد تطرأ من حين لآخر. غير أن هذا الثبات يواجه تحديات مرتبطة بتعقيد النزاع، وتعدد الأطراف الفاعلة فيه، وتباين الرؤى الدولية حول آليات الحل.

كما أن استمرار الجمود السياسي في الملف الصحراوي يجعل الجزائر أمام تحدٍ دبلوماسي دائم يتمثل في الدفاع عن الشرعية الدولية مع الحفاظ على استقرار علاقاتها الإقليمية والدولية³. ومع ذلك، تواصل الجزائر التمسك بموقفها باعتباره جزءًا من هويتها الدبلوماسية القائمة على دعم حركات التحرر، واحترام القانون الدولي، ورفض الحلول المفروضة.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية أزمة مالي

تُعد أزمة مالي من أبرز الأزمات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2011، وقد شكّلت اختبارًا حقيقيًا لقدرات الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم الجزائر، في إدارة النزاعات المعقدة. وقد برز الدور الجزائري في هذا الملف كدور محوري قائم على الوساطة السياسية والدبلوماسية، انطلاقًا

¹ علي الدين هلال، 2008، مرجع سبق ذكره ص 236

² United Nations, *UN Security Council Reports on Regional Conflicts*, New York, various years.

³ محمد السعيد إدريس، 2015، مرجع سبق ذكره ص 200

من موقعها الجغرافي كدولة جارة لمالي، ومن خبرتها الطويلة في معالجة قضايا الأمن الإقليمي ومكافحة التهديدات العابرة للحدود.

وتقوم الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية على مبدأ أساسي يتمثل في إيجاد حل سياسي شامل يحافظ على وحدة الدولة المالية، ويضمن في الوقت نفسه معالجة المطالب الداخلية عبر الحوار بين مختلف الأطراف، بدل اللجوء إلى الحلول العسكرية التي غالبًا ما تؤدي إلى تعقيد الأوضاع وتفاقم العنف¹.

أولاً: خلفية الأزمة في مالي وأسبابها

عرفت مالي منذ سنة 2012 أزمة عميقة بدأت بتصاعد التمرد في شمال البلاد، خاصة في منطقة أزواد، بالتزامن مع انهيار مؤسسات الدولة بعد الانقلاب العسكري، وتدهور الوضع الأمني بشكل كبير.

وترجع جذور الأزمة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها ضعف الدولة المركزية، والتهميش التنموي للمناطق الشمالية، إضافة إلى التوترات العرقية والقبلية، فضلاً عن انتشار الجماعات الإرهابية التي استغلت حالة الفراغ الأمني لتوسيع نفوذها².

كما ساهمت تداعيات الأزمة الليبية سنة 2011 في تفاقم الوضع، من خلال تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى شمال مالي، مما جعل المنطقة تتحول إلى فضاء مفتوح للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية³.

ثانياً: الأساس السياسي والدبلوماسي للوساطة الجزائرية

تنطلق الوساطة الجزائرية في أزمة مالي من مجموعة من المبادئ الدبلوماسية الثابتة، أبرزها احترام سيادة الدول، ورفض التدخل العسكري الخارجي، ودعم الحلول السياسية القائمة على الحوار الوطني بين الأطراف المالية.

¹ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2020, Op. cit. p117

² World Bank, 2020, Op. cit. p 66

³ محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 352

وقد اعتمدت الجزائر على مقارنة شاملة تقوم على الجمع بين الأمن والتنمية والسياسة، باعتبار أن معالجة الأزمة لا يمكن أن تتم فقط عبر الحلول العسكرية، بل تتطلب معالجة الأسباب العميقة للنزاع، خاصة ما يتعلق بالتنمية في شمال مالي وإدماج الفئات المهمشة¹.

كما استفادت الجزائر من علاقاتها التاريخية مع مختلف الأطراف المالية، ومن موقعها كدولة جارة مباشرة، لتلعب دور الوسيط المقبول نسبياً من جميع الأطراف، وهو ما منحها قدرة أكبر على التأثير في مسار المفاوضات².

ثالثاً: اتفاق الجزائر للسلام ودور الوساطة

يُعتبر "اتفاق الجزائر للسلام" سنة 2015 من أهم نتائج الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية، حيث تم التوصل إليه بين الحكومة المالية وعدد من الحركات المسلحة في شمال مالي، برعاية الجزائر ودعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد نص الاتفاق على مجموعة من البنود الأساسية، من بينها تعزيز اللامركزية، وإدماج المقاتلين السابقين في الحياة السياسية والاقتصادية، وتحسين التنمية في شمال مالي، إضافة إلى تعزيز المصالحة الوطنية³.

ورغم التحديات التي واجهت تنفيذ الاتفاق، إلا أنه يُعدّ خطوة مهمة نحو تقليص حدة النزاع، ويعكس الدور المحوري للجزائر في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

رابعاً: أدوات الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية

اعتمدت الجزائر في وساطتها على مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والسياسية، من أبرزها:

- استضافة المفاوضات بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، مما وفر بيئة آمنة للحوار.
- التنسيق مع المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، لضمان دعم المسار السياسي.

¹ United Nations, *UN Security Council Reports on Regional Conflicts*, New York, various years.

² علي الدين هلال، 2008، مرجع سبق ذكره ص 240

³ World Bank, 2020, Op. cit. p 71

- الاتصال المباشر بالأطراف المحلية في شمال مالي لتقريب وجهات النظر.
- الدعم الأمني غير المباشر من خلال التعاون في مكافحة الإرهاب على الحدود.
- المقاربة التنموية عبر الدعوة إلى إدماج التنمية كجزء أساسي من الحل السياسي.

وقد ساهم هذا التنوع في الأدوات في تعزيز فعالية الدور الجزائري كوسيط إقليمي¹.

خامسًا: أهمية الوساطة الجزائرية في الأمن الإقليمي

تكتسب الوساطة الجزائرية في أزمة مالي أهمية استراتيجية كبيرة، لأنها لا ترتبط فقط بحل نزاع داخلي، بل تمس بشكل مباشر الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي.

فاستقرار مالي يُعد عنصرًا أساسيًا في استقرار الجزائر نفسها، نظرًا للحدود الطويلة المشتركة بين البلدين، ولارتباط الأزمة المالية بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

كما أن نجاح الوساطة الجزائرية يعزز من مكانة الجزائر كفاعل إقليمي مهم في إدارة الأزمات الإفريقية، ويؤكد قدرتها على توظيف أدواتها الدبلوماسية في خدمة الاستقرار الإقليمي.

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظمات الإقليمية والدولية

يُعدّ الدور الدبلوماسي للجزائر داخل المنظمات الإقليمية والدولية أحد أهم ركائز سياستها الخارجية، حيث تقوم هذه الدبلوماسية على مبدأ الدفاع عن المصالح الوطنية مع الالتزام بالشرعية الدولية، والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وقد برز هذا الدور بشكل واضح خاصة بعد سنة 2011، في ظل تصاعد الأزمات الإقليمية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، ما جعل الجزائر تنخرط بشكل أوسع داخل المنظمات الدولية والإقليمية باعتبارها فاعلاً مسؤولاً يسعى إلى دعم الحلول السلمية وإدارة الأزمات عبر القنوات متعددة الأطراف².

¹ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2020, Op. cit. p121

² علي الدين هلال، 2008، مرجع سبق ذكره ص 244

وتستند الدبلوماسية الجزائرية إلى مرجعية تاريخية مرتبطة بتجربة التحرر الوطني، والتي جعلتها تتبنى مبادئ ثابتة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام السيادة الوطنية، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتفضيل الحلول السياسية على الحلول العسكرية. وقد منح هذا التوجه الجزائر مصداقية معتبرة داخل المحافل الدولية، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي.

أولاً: دور الجزائر داخل منظمة الأمم المتحدة

تُعتبر منظمة الأمم المتحدة الإطار الأساسي الذي تتحرك داخله الدبلوماسية الجزائرية على المستوى العالمي، حيث تشارك الجزائر بفعالية في مناقشة القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وخاصة القضايا المرتبطة بتصفية الاستعمار وحل النزاعات الإقليمية¹.

وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر باستمرار على ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاعات الإقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية وأزمة مالي، وتشدد على أهمية الحلول السياسية المبنية على الحوار والمفاوضات بدل التدخلات العسكرية.

كما تنشط الجزائر داخل لجان الأمم المتحدة المختلفة، خاصة اللجنة الرابعة المعنية بتصفية الاستعمار، حيث تدافع عن مبدأ تقرير المصير، وتدعو إلى احترام القانون الدولي في معالجة النزاعات. وقد عزز هذا الحضور من مكانة الجزائر كدولة فاعلة داخل النظام الدولي، قادرة على التأثير في النقاشات المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين².

ثانياً: دور الجزائر داخل الاتحاد الإفريقي

يُعدّ الاتحاد الإفريقي من أهم الفضاءات الإقليمية التي تنشط فيها الدبلوماسية الجزائرية، نظراً لانتمائها الجغرافي الإفريقي وارتباط أمنها القومي مباشرة بالأمن الإفريقي³. وقد لعبت الجزائر دوراً مهماً في دعم

¹ محمد عابد الجابري، 2011، مرجع سبق ذكره ص 358

² محمد عبد السلام، 2010، مرجع سبق ذكره ص 280

³ هانس مورغنثاو، 2005، مرجع سبق ذكره ص 91

جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات، خاصة في مالي وليبيا ومنطقة الساحل، من خلال الدفع نحو الحلول الإفريقية للأزمات الإفريقية، ورفض التدخلات الخارجية التي قد تزيد من تعقيد الأوضاع.

كما ساهمت الجزائر في دعم مبادرات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الإفريقية، إضافة إلى مشاركتها في بناء آليات إقليمية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود¹. ويُعدّ اعتراف الاتحاد الإفريقي بالجمهورية الصحراوية أيضاً أحد العناصر التي تعزز التوافق بين الموقف الجزائري والموقف الإفريقي في بعض القضايا الإقليمية.

ثالثاً: دور الجزائر داخل المنظمات العربية والإقليمية

تنشط الجزائر أيضاً داخل جامعة الدول العربية، حيث تساهم في مناقشة القضايا الإقليمية العربية، خاصة تلك المرتبطة بالأمن القومي العربي والنزاعات الداخلية في بعض الدول². وقد تبنت الجزائر داخل هذا الإطار مواقف داعمة للحلول السياسية للأزمات، ورافضة للتدخلات العسكرية الأجنبية، كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن، مؤكدة على ضرورة الحفاظ على وحدة الدول العربية وسيادتها.

كما تشارك الجزائر في عدد من المبادرات الإقليمية في منطقة الساحل، مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) بصيغة التعاون الأمني غير المباشر، إضافة إلى مبادرات التعاون الأمني بين دول المغرب العربي، رغم تعثر بعض أطر الاتحاد المغاربي.

رابعاً: الدبلوماسية الجزائرية ومقاربة الأمن الجماعي

تعتمد الجزائر في تحركها داخل المنظمات الدولية والإقليمية على مفهوم الأمن الجماعي، الذي يقوم على أن استقرار أي دولة داخل الإقليم ينعكس مباشرة على استقرار باقي الدول³. ومن هذا المنطلق، تعمل

¹ World Bank, 2020, Op. cit. p 80

² محمد السعيد إدريس، 2015، مرجع سبق ذكره ص 207

³ ناصيف نصار، التحولات السياسية في العالم العربي، دار الطليعة، بيروت، 2015، ص 240

الجزائر على تعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، باعتبارها تهديدات مشتركة لا يمكن مواجهتها بشكل منفرد.

كما تدعو إلى ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية والدولية بدل تشتتها، لأن ضعف التنسيق يؤدي إلى فشل السياسات الأمنية وزيادة تعقيد الأزمات.

خامساً: تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية

يمكن القول إن الدبلوماسية الجزائرية حققت حضوراً معتبراً داخل المنظمات الإقليمية والدولية، خاصة من حيث الدفاع عن القضايا العادلة ودعم الحلول السياسية للأزمات¹. غير أن هذا الدور يواجه بعض التحديات، من بينها تعقيد الأزمات الإقليمية، وتضارب مصالح القوى الدولية، وضعف بعض آليات العمل الجماعي داخل المنظمات الإقليمية.

ومع ذلك، تظل الجزائر محافظة على نهجها الدبلوماسي القائم على التوازن بين المبادئ والمصالح، وعلى اعتبار أن الحلول السلمية هي السبيل الوحيد لضمان الاستقرار الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني: الخيارات الأمنية والتنمية للجزائر

تُعَدّ الخيارات الأمنية والتنمية أحد المحاور الأساسية في السياسة الاستراتيجية الجزائرية، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الإقليمية غير التقليدية التي عرفتها منطقة الساحل وشمال إفريقيا منذ سنة 2011. فقد فرضت طبيعة هذه التهديدات، المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ضرورة اعتماد مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تمتد إلى الأبعاد التنموية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تعزيز أمن حدودها الجنوبية والغربية، وتطوير آليات التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار، إلى جانب تبني مقاربة تنموية تهدف إلى معالجة جذور عدم الاستقرار في

¹ محمد عبد السلام، 2010، مرجع سبق ذكره ص 283

المنطقة. ويعكس هذا التوجه إدراكًا استراتيجيًا لدى صانعي القرار في الجزائر بأن تحقيق الأمن الإقليمي لا يمكن فصله عن التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي متعدد الأبعاد¹.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية وحماية الحدود الجنوبية والغربية

تُعدّ الاستراتيجية الأمنية لحماية الحدود الجنوبية والغربية للجزائر إحدى أهم ركائز الأمن القومي، نظرًا لأن هذه الحدود تمثل خط التماس المباشر مع فضاءات إقليمية شديدة الاضطراب، خاصة منطقة الساحل الإفريقي وليبيا ومالي. وقد اكتسب هذا البعد أهمية متزايدة بعد سنة 2011، حين أدت التحولات الإقليمية إلى تفكك بعض الدول المجاورة، وانتشار السلاح، وتوسع نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، مما جعل الحدود الجزائرية في مواجهة ضغط أمني مستمر ومتعدد الأبعاد².

وتقوم المقاربة الجزائرية في هذا المجال على فكرة أساسية مفادها أن حماية الحدود لا تُحتزل في البعد العسكري فقط، بل هي منظومة أمنية متكاملة تشمل الأبعاد الاستخباراتية، والتقنية، والتنظيمية، إضافة إلى البعد التنموي في المناطق الحدودية. ومن هنا، يمكن فهم تطور الاستراتيجية الأمنية الجزائرية باعتبارها انتقالًا من الدفاع التقليدي إلى الدفاع الاستباقي المتعدد المستويات.

أولاً: البعد الجغرافي كعامل محدد للسياسة الأمنية

تتميز الجزائر بحدود برية شاسعة تتجاوز ستة آلاف كيلومتر، تمتد عبر مناطق صحراوية واسعة وصعبة المراقبة، خاصة في الجنوب الكبير. هذا الامتداد الجغرافي يجعل عملية السيطرة الأمنية الكاملة على الحدود تحديًا معقدًا، خصوصًا في ظل الطبيعة التضاريسية الصحراوية التي تسمح بحركة سريعة وغير مرئية نسبيًا للعناصر المسلحة وشبكات التهريب.

¹ محمد عبد السلام، 2010، مرجع سبق ذكره ص 288

² محمد عابد الجابري، 2011، مرجع سبق ذكره ص 361

كما أن اتصال الجزائر المباشر بدول تعيش حالات عدم استقرار مثل ليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا، يجعلها في مواجهة مستمرة مع تدفقات أمنية غير مستقرة، سواء تعلق الأمر بالسلاح أو الجماعات المسلحة أو شبكات الهجرة غير الشرعية¹.

ثانياً: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية بعد 2011

شهدت العقيدة الأمنية الجزائرية تحولاً نوعياً بعد سنة 2011، حيث انتقلت من التركيز على التهديدات الداخلية (كما حدث خلال فترة العشرية السوداء في التسعينيات) إلى التركيز على التهديدات الخارجية العابرة للحدود.

هذا التحول جاء نتيجة مباشرة لانحيار الدولة الليبية، وتصاعد الأزمة في مالي، مما أدى إلى خلق بيئة إقليمية غير مستقرة تهدد مباشرة الأمن الوطني الجزائري. وبالتالي، تم اعتماد مقاربة جديدة تقوم على “الأمن الوقائي” بدل “الأمن التفاعلي”، أي محاولة منع التهديد قبل وصوله إلى الحدود الوطنية².

وقد تجسد هذا التحول في تعزيز دور الجيش الوطني الشعبي في المناطق الحدودية، وتوسيع صلاحياته في مجال المراقبة والاستطلاع والتدخل السريع.

ثالثاً: منظومة حماية الحدود (الوسائل والآليات)

تعتمد الجزائر في حماية حدودها على منظومة أمنية متعددة المستويات، تشمل ما يلي³:

1- الانتشار العسكري المكثف

تم نشر وحدات عسكرية متقدمة في المناطق الحدودية الجنوبية والغربية، مع إنشاء قواعد عسكرية قريبة من نقاط التهديد، خاصة في ولايات مثل تمنراست، برج باجي مختار، وإن قزام. ويهدف هذا الانتشار إلى ضمان سرعة التدخل ومنع أي اختراق محتمل للحدود.

¹ ناصيف نصار، 2015، مرجع سبق ذكره ص 251

² محمد السيد سليم، 2000 . مرجع سبق ذكره ص 71

³ أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي العربي ، 2015. مرجع سبق ذكره ص 100

2- المراقبة التكنولوجية الحديثة

اعتمدت الجزائر على تطوير وسائل المراقبة الحديثة مثل الرادارات بعيدة المدى، والطائرات بدون طيار، وأنظمة الاستشعار والمراقبة الجوية والأرضية، مما يسمح بتغطية مساحات واسعة يصعب مراقبتها ميدانيًا فقط.

3- التنسيق بين الأجهزة الأمنية

تقوم الاستراتيجية الأمنية على تنسيق محكم بين مختلف الأجهزة (الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني، الأمن الوطني، حرس الحدود)، من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات.

4- المقاربة الاستخباراتية

تلعب الأجهزة الاستخباراتية دورًا محوريًا في جمع المعلومات الاستباقية حول تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، مما يسمح بتوجيه العمليات الأمنية بشكل دقيق وفعال.

رابعًا: أبرز التهديدات الأمنية على الحدود

تواجه الجزائر على حدودها الجنوبية والغربية مجموعة من التهديدات المعقدة والمتداخلة، أهمها¹:

- الإرهاب العابر للحدود: حيث تنشط جماعات مسلحة في منطقة الساحل وتحاول استغلال الفراغات الأمنية للتمدد نحو الأراضي الجزائرية.
- تهريب الأسلحة: خاصة القادمة من ليبيا بعد 2011، والتي ساهمت في تغذية الصراعات المسلحة في المنطقة.
- الجريمة المنظمة: مثل تهريب المخدرات والوقود والبضائع، والتي أصبحت تشكل اقتصادًا موازيًا خطيرًا.

¹ محمد السعيد إدريس، 2015، مرجع سبق ذكره ص 211

- الهجرة غير الشرعية: التي تستغل المسالك الصحراوية الواسعة للعبور نحو الشمال، مما يخلق تحديات أمنية وإنسانية في آن واحد.

خامساً: البعد التنموي كجزء من الاستراتيجية الأمنية

أدركت الجزائر أن الحل الأمني وحده غير كافٍ لضمان استقرار الحدود، لذلك تم إدماج البعد التنموي في الاستراتيجية الأمنية، خاصة في المناطق الجنوبية.

ويتمثل هذا البعد في إطلاق مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين ظروف العيش في المناطق الحدودية، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية، بهدف تقليل قابلية السكان للانخراط في الأنشطة غير المشروعة¹.

سادساً: فعالية الاستراتيجية والتحديات المستمرة

رغم التطور الكبير في المنظومة الأمنية الجزائرية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة بسبب طبيعة التهديدات المتغيرة، واتساع الحدود، وتداخل العوامل الإقليمية والدولية في أزمات الساحل². ومع ذلك، ساهمت هذه الاستراتيجية في تقليص حجم التهديدات المباشرة على التراب الوطني، وتعزيز قدرة الدولة على التحكم في حدودها، مما يعكس فعالية المقاربة الجزائرية القائمة على الدمج بين الأمن الصلب والأمن الشامل.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار في منطقة الساحل

يمثل التنسيق الأمني والعسكري بين الجزائر ودول الساحل خياراً استراتيجياً فرضته طبيعة التهديدات الإقليمية بعد سنة 2011، حيث أصبح الأمن في هذه المنطقة قائماً على التشابك بين الدول، وليس على سياسات منفصلة. لذلك تبنت الجزائر مقاربة تقوم على التعاون المستمر مع دول الجوار، من أجل احتواء التهديدات قبل وصولها إلى حدودها.

¹ محمد عابد الجابري، 2011، مرجع سبق ذكره ص 366

² ناصيف نصار، 2015، مرجع سبق ذكره ص 255

أولاً: تبادل المعلومات الاستخباراتية

يُعد تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجزائر ودول الجوار أحد أهم ركائز التنسيق الأمني، لأنه يمثل الخط الأول في مواجهة التهديدات قبل حدوثها.

ويقوم هذا العنصر على جمع وتحليل وتبادل البيانات المتعلقة بتحركات الجماعات المسلحة، ومسارات تهريب السلاح والمخدرات، وأسماء العناصر الناشطة في الشبكات الإجرامية. وتكتسب هذه العملية أهمية كبيرة في منطقة الساحل بسبب الطبيعة الصحراوية المفتوحة التي تسمح بتحريك الجماعات بسهولة عبر الحدود¹.

وتعتمد الجزائر في هذا المجال على شبكة استخباراتية متقدمة، إضافة إلى التعاون المباشر مع الأجهزة الأمنية في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا، مما يسمح ببناء صورة أمنية مشتركة تساعد على اتخاذ قرارات استباقية. فبدل انتظار وقوع العمليات الإرهابية، يتم استهدافها في مراحل التخطيط أو التحرك.

هذا النوع من التعاون يساهم في تقليل "مفاجآت الأمن"، ويعزز الثقة بين الدول، لكنه يبقى مرتبطاً بدرجة الاستقرار السياسي داخل الدول الشريكة، لأن ضعف المؤسسات الأمنية يحدّ من فعاليته أحياناً².

ثانياً: التنسيق العملي على الحدود

يقصد بالتنسيق العملي تنظيم العمل الميداني المشترك بين القوات الأمنية والعسكرية للدول المتجاورة على طول الحدود. في حالة الجزائر ودول الساحل، يتم هذا التنسيق من خلال دوريات مشتركة، وتنسيق نقاط المراقبة، وتبادل المعلومات الفورية أثناء العمليات الميدانية. الهدف الأساسي هو منع التسلل غير الشرعي، وإغلاق المسارات التي تستعملها الجماعات المسلحة وشبكات التهريب.

ويُعتبر هذا العنصر بالغ الأهمية بسبب صعوبة التضاريس الحدودية، خاصة في الصحراء الكبرى، حيث يصعب على دولة واحدة تغطية كامل المساحة بشكل فعال. لذلك، يعتمد النجاح هنا على سرعة

¹ محمد عبد السلام، 2010، مرجع سبق ذكره ص 291

² محمد السيد سليم، 2000 . مرجع سبق ذكره ص 59

التواصل بين الأجهزة الأمنية في كلا الجانبين.¹ كما أن هذا التنسيق يسمح بتقليص "المناطق الرمادية الأمنية"، أي المناطق التي لا تخضع لرقابة فعلية، والتي غالبًا ما تستغلها التنظيمات الإرهابية كملاذات آمنة.

ثالثًا: اللجان والآليات الأمنية المشتركة

تمثل اللجان الأمنية المشتركة إطارًا مؤسسيًا ينظم التعاون الأمني بين الجزائر ودول الجوار، وهي ليست مجرد لقاءات ظرفية، بل آليات دائمة تهدف إلى إدارة التهديدات بشكل منظم.

تعمل هذه اللجان على دراسة الوضع الأمني في منطقة الساحل بشكل دوري، وتقييم مستوى التهديدات، واقتراح خطط عمل مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تساهم في تنسيق السياسات الحدودية بين الدول، خاصة فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع.

وتكمن أهمية هذه الآلية في أنها تخلق قناة رسمية ومستقرة للحوار الأمني، بعيدًا عن التوترات السياسية أو التقلبات الظرفية، مما يجعل التعاون الأمني أكثر استمرارية وفعالية.

رابعًا: التعاون العسكري والتكوين الأمني

لا يقتصر التنسيق على تبادل المعلومات أو العمليات الميدانية، بل يمتد إلى التعاون العسكري والتكوين الأمني، وهو عنصر استراتيجي طويل المدى². تقوم الجزائر بتكوين وتدريب عناصر من دول الساحل في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب، حراسة الحدود، الاستطلاع الصحراوي، والتدخل السريع. ويستند هذا التعاون إلى الخبرة التي اكتسبتها الجزائر خلال مكافحة الإرهاب في التسعينيات، والتي أصبحت مرجعًا إقليميًا.

كما يشمل التعاون تبادل الخبرات في مجال التخطيط العسكري، وإدارة الأزمات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المراقبة. هذا النوع من التعاون يهدف إلى رفع كفاءة الجيوش في دول الجوار، حتى تكون قادرة على مواجهة التهديدات داخل أراضيها بدل تصديرها نحو الخارج.

¹ هانس مورغنثاو، 2005، مرجع سبق ذكره ص 99

² محمد عابد الجابري، 2011، مرجع سبق ذكره ص 371

خامسًا: التنسيق في التسويات السياسية للأزمات

إلى جانب البعد الأمني الصرف، تلعب الجزائر دورًا مهمًا في ربط التنسيق الأمني بالحلول السياسية، خاصة في الأزمات مثل مالي¹. فبدل الاكتفاء بالمقاربة العسكرية، تعمل الجزائر على دعم مسارات الحوار بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، بهدف الوصول إلى تسويات سياسية تقلل من جذور العنف.

وقد تجسد هذا الدور في استضافة مفاوضات السلام التي أدت إلى اتفاق الجزائر سنة 2015، والذي جمع بين البعد الأمني (وقف إطلاق النار) والبعد السياسي (الإصلاحات واللامركزية). هذا الربط بين الأمن والسياسة يعكس رؤية الجزائر التي تعتبر أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق بالقوة فقط، بل عبر معالجة الأسباب العميقة للنزاع.

سادسًا: التحديات التي تواجه التنسيق الأمني

رغم أهمية التنسيق الأمني والعسكري، إلا أنه يواجه عدة تحديات معقدة تؤثر على فعاليته.

أول هذه التحديات هو ضعف مؤسسات الدولة في بعض دول الساحل، مما يجعل تنفيذ الاتفاقيات الأمنية صعبًا على الأرض. ثانيًا، هناك تباين في القدرات العسكرية والتقنية بين الدول، مما يخلق عدم توازن في التنسيق². كما أن التدخلات الخارجية في المنطقة تؤثر على استقلالية القرار الأمني، وتدخل أحيانًا أطرافًا جديدة تزيد من تعقيد المشهد. إضافة إلى ذلك، فإن اتساع المجال الجغرافي يجعل السيطرة الكاملة على الحدود أمرًا صعبًا جدًا حتى مع وجود تعاون إقليمي.

المطلب الثالث: المقاربة التنموية كأداة لتحقيق الاستقرار الإقليمي

تُعَدّ المقاربة التنموية في السياسة الجزائرية أحد أهم التحولات الفكرية في فهم العلاقة بين الأمن والتنمية، حيث لم يعد الأمن يُفهم بوصفه إجراءً عسكريًا أو حدوديًا فقط، بل أصبح مفهومًا واسعًا يرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تقلص من هشاشة الأوضاع وتحد من بروز

¹ Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, McGraw-Hill, 2005.

² ناصيف نصار، 2015، مرجع سبق ذكره ص 259

مصادر التهديد غير التقليدية. وفي سياق منطقة الساحل الإفريقي، تكتسب هذه المقاربة أهمية مضاعفة، نظرًا لكون المنطقة تعاني من تداخل عوامل الفقر، ضعف الدولة، البطالة، وانعدام البنى التحتية، وهي عوامل تُعدّ بيئة خصبة لتغذية الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وانطلاقًا من هذا الفهم، تعتمد الجزائر على رؤية استراتيجية تعتبر أن الاستقرار الإقليمي لا يمكن تحقيقه عبر الحلول الأمنية وحدها، بل من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وفي مقدمتها الفقر والتهميش التنموي. لذلك، فإن المقاربة التنموية تُعتبر امتدادًا طبيعيًا للمقاربة الأمنية، وليست بديلًا عنها، بل عنصرًا مكملًا لها في إطار ما يُعرف بـ "الأمن الشامل".

أولاً: الخلفية الفكرية للمقاربة التنموية في التصور الأمني الجزائري

تستند المقاربة التنموية في الفكر الجزائري إلى تطور مفهوم الأمن ذاته، حيث انتقل هذا المفهوم من الأمن التقليدي (المتمثل في حماية الحدود والدفاع العسكري) إلى الأمن الموسع الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد أدركت الجزائر، من خلال تجربتها التاريخية، خاصة خلال فترة التسعينيات، أن غياب التنمية المتوازنة داخل المجتمع يؤدي إلى خلق بيئات قابلة لانتشار العنف والتطرف. هذا الإدراك دفعها إلى تبني رؤية تعتبر أن الاستثمار في التنمية هو استثمار في الأمن على المدى البعيد¹.

وفي هذا السياق، تركز المقاربة التنموية على فكرة مركزية مفادها أن الإنسان هو محور الأمن، وأن تحسين ظروفه المعيشية وتعزيز فرصه الاقتصادية يقلل من احتمالات انخراطه في الأنشطة غير القانونية أو العنيفة.

¹ Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, 2004.

ثانيًا: التنمية كأداة لمعالجة جذور عدم الاستقرار في الساحل

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من هشاشة تنموية كبيرة، تتجلى في ضعف البنية التحتية، وانعدام الخدمات الأساسية في بعض المناطق، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. هذه الأوضاع خلقت فراغًا استغلته الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة لتوسيع نفوذها.

ومن هنا، ترى الجزائر أن معالجة الأزمة في الساحل لا يمكن أن تتم فقط عبر العمليات العسكرية أو التدخلات الأمنية، بل يجب أن تشمل برامج تنموية واسعة تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان¹.

فغياب التنمية يؤدي إلى خلق ما يمكن تسميته بـ “الاقتصاد الموازي”، الذي يعتمد على التهريب والأنشطة غير المشروعة كمصدر دخل، وهو ما يعزز استدامة عدم الاستقرار.

ثالثًا: التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية كجزء من الأمن الوطني

على المستوى الداخلي، تولي الجزائر أهمية خاصة لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية، باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني.

وقد تم إطلاق العديد من البرامج التنموية في هذه المناطق بهدف تقليص الفوارق الجهوية، وتحسين ظروف العيش، وربط السكان المحليين بالدولة بشكل أقوى. وتشمل هذه البرامج تطوير شبكات الطرق، وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية، ودعم الاستثمار المحلي.

ويهدف هذا التوجه إلى خلق بيئة مستقرة اجتماعيًا واقتصاديًا داخل المناطق الحدودية، مما يقلل من قابلية السكان للتأثر بالأنشطة غير المشروعة، ويعزز مناعة المجتمع ضد الاختراقات الأمنية².

¹ ناصيف نصار، 2015، مرجع سبق ذكره ص 264

²² Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, 2004.

رابعاً: البعد الإقليمي للمقاربة التنموية الجزائرية

لا تقتصر المقاربة التنموية الجزائرية على الداخل فقط، بل تمتد إلى محيطها الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل. ففي مالي والنيجر وموريتانيا، تدعو الجزائر باستمرار إلى إدماج البعد التنموي في أي حل للأزمات، معتبرة أن معالجة جذور النزاع تتطلب تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق المهمشة¹.

وقد ربطت الجزائر بين اتفاقيات السلام، مثل اتفاق الجزائر سنة 2015 في مالي، وبين ضرورة إطلاق مشاريع تنموية في شمال البلاد، بهدف ضمان استدامة الاستقرار وعدم العودة إلى العنف.

خامساً: العلاقة بين التنمية والأمن في الفكر الجزائري

ترتكز المقاربة الجزائرية على فكرة التكامل بين الأمن والتنمية، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالأمن يوفر البيئة المناسبة للتنمية، بينما تساهم التنمية في تقليل التهديدات الأمنية². هذا الترابط يجعل من المقاربة التنموية أداة وقائية واستراتيجية في نفس الوقت، لأنها لا تعالج فقط الأعراض (مثل الإرهاب والجريمة)، بل تتعامل مع الأسباب العميقة لهذه الظواهر. وبالتالي، فإن الاستثمار في التنمية يُعتبر استثماراً في الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل³.

سادساً: التحديات التي تواجه المقاربة التنموية

رغم أهمية هذه المقاربة، إلا أنها تواجه عدة تحديات عملية، من أبرزها:

- ضعف الاستقرار السياسي في بعض دول الساحل، مما يعيق تنفيذ المشاريع التنموية.
- نقص التمويل الدولي الموجه للتنمية مقارنة بالتمويل الأمني.
- اتساع المنطقة الجغرافية وصعوبة تغطيتها بمشاريع شاملة.
- استمرار التهديدات الأمنية التي تعرقل تنفيذ البرامج التنموية على الأرض.

¹ أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي العربي، 2015. مرجع سبق ذكره ص 105

² ريتشارد سنايدر، نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، منشورات جامعة برنستون، 1962. ص 71

³³ Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, McGraw-Hill, 2005.

هذه التحديات تجعل من المقاربة التنموية عملية طويلة الأمد تتطلب تنسيقاً إقليمياً ودولياً مستمراً¹.

سابعاً: أهمية المقاربة التنموية في الاستراتيجية الجزائرية

تُشكل المقاربة التنموية ركيزة أساسية في الاستراتيجية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، لأنها تساهم في²:

- تقليل مصادر التهديد غير التقليدية.
- تعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية.
- دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول الجوار.
- تكريس رؤية شاملة للأمن تجمع بين البعد العسكري والاقتصادي والاجتماعي.

وبهذا، يمكن القول إن الجزائر تعتمد على مقاربة متكاملة تجعل من التنمية أداة استراتيجية لتحقيق الأمن المستدام في محيطها الإقليمي.

¹ محمد السيد سليم، 2000 . مرجع سبق ذكره ص 67

² ريتشارد سنايدر، نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، منشورات جامعة برنستون، 1962. ص 70

خلاصة

يتبين من خلال هذا الفصل أن الخيارات الاستراتيجية للجزائر في التعامل مع القضايا الإقليمية، خاصة في حالي الصحراء الغربية وأزمة مالي، تعكس مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على الدمج بين الدبلوماسية، الأمن، والتنمية. فقد اعتمدت الجزائر في شقها الدبلوماسي على دعم الحلول السياسية السلمية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع لعب دور الوسيط الفاعل في تسوية النزاعات الإقليمية، خاصة في الأزمة المالية من خلال دعم مسار الحوار السياسي واتفاق الجزائر للسلام.

وفي المقابل، أظهرت المقاربة الأمنية الجزائرية أهمية كبيرة في حماية الحدود وتعزيز التنسيق مع دول الجوار في منطقة الساحل، في ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. كما برز البعد التنموي كعنصر مكمل لا يقل أهمية، حيث تبنت الجزائر رؤية تعتبر أن تحقيق الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتم دون معالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار، وعلى رأسها الفقر والتهميش وضعف التنمية في المناطق الهشة.

وبذلك، يوضح هذا الفصل أن السياسة الجزائرية في محيطها الإقليمي تقوم على رؤية شاملة ومتكاملة، تربط بين الأمن والتنمية والدبلوماسية، وتسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر حلول مستدامة وليست ظرفية، مما يعزز من دور الجزائر كفاعل إقليمي محوري في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الجزائر تتعامل مع محيطها الإقليمي من خلال رؤية استراتيجية شاملة تقوم على التكامل بين الأبعاد الدبلوماسية والأمنية والتنموية، وذلك في إطار سعيها المستمر لحماية أمنها القومي وتعزيز الاستقرار في فضاءها الجغرافي، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي تعرف تحولات عميقة وتحديات متزايدة منذ سنة 2011.

وقد بينت الدراسة أن الخيارات الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع القضايا الإقليمية، وعلى رأسها القضية الصحراوية وأزمة مالي، لم تكن خيارات ظرفية أو ردود فعل آنية، بل كانت مبنية على ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي تركز على دعم الحلول السلمية، واحترام مبدأ تقرير المصير، ورفض التدخلات العسكرية الخارجية، مع إعطاء الأولوية للحوار السياسي كآلية أساسية لتسوية النزاعات.

كما أظهرت النتائج أن البعد الأمني يشكل عنصراً محورياً في السياسة الجزائرية، خاصة من خلال تعزيز حماية الحدود الجنوبية والغربية، وتطوير آليات التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار في منطقة الساحل، لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي المقابل، برزت المقاربة التنموية كعنصر مكمل لا يقل أهمية، حيث تم اعتمادها كأداة استراتيجية لمعالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار، من خلال دعم التنمية في المناطق الهشة والحدودية.

وعليه، يمكن القول إن الجزائر نجحت إلى حد كبير في بناء مقاربة متوازنة تجمع بين متطلبات الأمن القومي وضرورات الاستقرار الإقليمي، رغم استمرار التحديات المرتبطة بتعقيد الأوضاع في محيطها الجغرافي، وتداخل الفاعلين الإقليميين والدوليين في الأزمات القائمة. كما تؤكد هذه الدراسة أن مستقبل الاستقرار في المنطقة يبقى مرهوناً بمدى قدرة الدول على تعزيز التعاون الإقليمي وتبني حلول شاملة تتجاوز المقاربات الأمنية الضيقة نحو مقاربات سياسية وتنموية مستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً/ المراجع العربية

1- المراجع العامة

- هانس مورغنتاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، ترجمة: خيرى حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
- أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي العربي: دراسة في الأزمات والتفاعلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- عبد الله بن عبد العزيز السبيعي، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم، الرياض، 2012.
- أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي العربي: الأزمات والتفاعلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- علي الدين هلال، الإرهاب ومستقبل النظام الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، 2008.
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي، مركز الأهرام، القاهرة، 2015.
- محمد عبد السلام، الإرهاب الدولي: الأبعاد والمخاطر وسبل المواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.
- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- ناصيف نصار، التحولات السياسية في العالم العربي، دار الطليعة، بيروت، 2015.
- أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- برهان غليون، سؤال المصير: الثورة العربية أمام تحدياتها، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2012.
- برهان غليون، عطب الذات، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، 2016.

- عبد الإله بلقزيز، *الدولة في الفكر العربي المعاصر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
- سالم لبيض، *القضية الصحراوية في العلاقات المغربية*، دار الجنوب، تونس، 2018.
- Jean-François Daguzan (dir.), *Algérie: Les nouveaux défis*، L'Harmattan، 2015.

2- المقالات العلمية والتقارير

- United Nations – تقارير مجلس الأمن حول النزاعات الإقليمية.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)، 2020.
- World Bank Reports، 2019-2020.
- International Monetary Fund (IMF)، *Algeria: Selected Issues*، Paper، 2018.
- International Crisis Group، *The Sahel Security Crisis*، 2019.

ثانيًا/ المراجع الأجنبية

1/ Les ouvrages

- Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, McGraw-Hill, 2005.
- Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley, 1979.
- Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, 2004.
- Robert Keohane, *After Hegemony*, Princeton University Press, 1984.
- Robert O. Keohane, *After Hegemony*, Princeton University Press, 1984.
- Barry Buzan, *People, States and Fear*, ECPR Press, 2007.
- Barry Buzan & Ole Wæver, *Regions and Powers*, Cambridge University Press, 2003.
- Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament*, Lynne Rienner, 1995.
- Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell University Press, 1987.
- Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction*, Routledge, 2013.

- Robert J. Art & Robert Jervis, *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues*, Pearson, 2013.
- Alex J. Bellamy, *Security and the War on Terror*, Routledge, 2008.
- Thomas F. Homer-Dixon, *Environment, Scarcity, and Violence*, Princeton University Press, 1999.
- Charles A. Kupchan, *How Enemies Become Friends*, Princeton University Press, 2010.
- Graham Allison & Philip Zelikow, *Essence of Decision*, Longman, 1999.
- James Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy*, Pinter, 1980.
- Daron Acemoglu & James A. Robinson, *Why Nations Fail*, Crown Publishers, 2012.
- Samir Amin, *Le développement inégal*, Paris, 1973.
- Baz Lecocq & Paul Schrijver, *The Roots of Mali's Conflict*, 2018.
- Tony Hodges, *Western Sahara: The Roots of a Desert War*, 1983.
- Jacob Mundy, *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution*, 2010.
- Paul D. Williams, *War and Conflict in Africa*, Polity Press, 2016.
- Jean-François Daguzan (dir.), *Algérie: Les nouveaux défis*, 2015.

2/ Articles scientifiques

- UNODC Reports, 2020.
- World Bank Reports, 2019–2020.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء.....	-
شكر وتقدير.....	-
قائمة المختصرات.....	-
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....	4
تمهيد.....	5
المبحث الأول: ماهية الخيارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية.....	6
المطلب الأول: مفهوم الخيارات الاستراتيجية.....	6
أولاً: تعريف القضايا الإقليمية.....	6
ثانياً: خصائص القضايا الإقليمية.....	7
ثالثاً: أنواع القضايا الإقليمية.....	7
رابعاً: أهمية دراسة القضايا الإقليمية.....	7
المطلب الثاني: محددات صنع القرار في السياسة الخارجية.....	8
أولاً: المحددات الداخلية لصنع القرار في السياسة الخارجية.....	8
ثانياً: المحددات الخارجية لصنع القرار في السياسة الخارجية.....	10
ثالثاً: المحددات المرتبطة بصانع القرار (العوامل النفسية والشخصية).....	11

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ الاستراتيجيات	11
أولاً: الأدوات الدبلوماسية	12
ثانياً: الأدوات الاقتصادية	12
ثالثاً: الأدوات العسكرية والأمنية	13
رابعاً: الأدوات الثقافية والإعلامية (القوة الناعمة)	13
خامساً: الأدوات متعددة الأطراف (المنظمات الدولية والإقليمية)	14
المبحث الثاني: القضايا الإقليمية والأمن القومي	14
المطلب الأول: مفهوم القضايا الإقليمية	15
أولاً: تعريف القضايا الإقليمية	15
ثانياً: طبيعة القضايا الإقليمية	16
ثالثاً: خصائص القضايا الإقليمية	17
رابعاً: أهمية دراسة القضايا الإقليمية	18
المطلب الثاني: تأثير الأزمات الإقليمية على الأمن القومي	18
أولاً: تأثير الأزمات الإقليمية على البعد الأمني والعسكري	19
ثانياً: التأثيرات السياسية للأزمات الإقليمية على الأمن القومي	19
ثالثاً: التأثيرات الاقتصادية للأزمات الإقليمية على الأمن القومي	20
رابعاً: التأثيرات الاجتماعية والإنسانية للأزمات الإقليمية	21
خامساً: الأزمات الإقليمية وإعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي	21

المطلب الثالث: دور القوى الإقليمية في إدارة النزاعات	22
أولاً: مفهوم القوى الإقليمية ودورها في إدارة النزاعات	22
ثانياً: الدور الدبلوماسي للقوى الإقليمية في تسوية النزاعات	23
ثالثاً: الدور الأمني والعسكري للقوى الإقليمية	23
رابعاً: الدور السياسي للقوى الإقليمية في إعادة تشكيل موازين القوى	24
خامساً: محددات فعالية القوى الإقليمية في إدارة النزاعات	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: طبيعة التحديات الإقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011	4
تمهيد	28
المبحث الأول: التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي	29
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية	29
أولاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	30
ثانياً: مشكلة البطالة والضغط الاجتماعي	30
ثالثاً: تحديات التنمية والتنويع الاقتصادي	31
رابعاً: تأثير العولمة والأزمات الاقتصادية الدولية	32
خامساً: التحديات الاقتصادية وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري	32
المطلب الثاني: انتشار الجماعات الإرهابية	33
أولاً: مفهوم الجماعات الإرهابية وخصائصها	33

34.....	ثانيًا: أسباب انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة
35.....	ثالثًا: الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا
35.....	رابعًا: تأثير انتشار الجماعات الإرهابية على الجزائر
36.....	خامسًا: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجماعات الإرهابية
36.....	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة
37.....	أولًا: مفهوم الجريمة المنظمة وخصائصها
37.....	ثانيًا: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة
38.....	ثالثًا: مظاهر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا
39.....	رابعًا: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري
39.....	خامسًا: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة
40.....	المبحث الثاني: التحديات الإقليمية الجديدة منذ 2011
40.....	المطلب الأول: تحدي الحراك العربي
41.....	أولًا: مفهوم الحراك العربي وأسبابه
41.....	ثانيًا: تأثير الحراك العربي على البيئة الإقليمية
42.....	ثالثًا: انعكاسات الحراك العربي على الجزائر
42.....	رابعًا: الحراك العربي وتحديات الأمن القومي الجزائري
43.....	خامسًا: الموقف الجزائري من الحراك العربي
43.....	المطلب الثاني: تردي الأوضاع الأمنية والفشل الدولي في الساحل الإفريقي

44.....	أولاً: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية
44.....	ثانياً: أسباب تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي
45.....	ثالثاً: تصاعد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في الساحل
45.....	رابعاً: الفشل الدولي في معالجة أزمة الساحل الإفريقي
46.....	خامساً: انعكاسات أزمة الساحل على الأمن القومي الجزائري
46.....	المطلب الثالث: سقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار
47.....	أولاً: مفهوم سقوط الأنظمة السياسية وأسبابه
48.....	ثانياً: سقوط النظام الليبي وانعكاساته الإقليمية
48.....	ثالثاً: الأزمة في مالي وتأثيرها على المنطقة
49.....	رابعاً: تأثير سقوط الأنظمة السياسية على الأمن القومي الجزائري
49.....	خامساً: الموقف الجزائري من سقوط الأنظمة السياسية في المنطقة
50.....	خلاصة الفصل
12.....	الفصل الثالث: البدائل الاستراتيجية للجزائر في قضيتي الصحراء ومالي
52.....	تمهيد:
53.....	المبحث الأول: الخيارات الدبلوماسية والسياسية للجزائر
53.....	المطلب الأول: الموقف الجزائري من القضية الصحراوية ودعم حق تقرير المصير
54.....	أولاً: الأساس القانوني والسياسي للموقف الجزائري
54.....	ثانياً: الدور الإنساني والسياسي للجزائر في القضية الصحراوية

55	ثالثًا: البعد الإقليمي والاستراتيجي للموقف الجزائري.....
55	رابعًا: الموقف الجزائري داخل المنظمات الدولية والإقليمية.....
56	خامسًا: ثبات الموقف الجزائري وتحدياته.....
56	المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية أزمة مالي.....
57	أولًا: خلفية الأزمة في مالي وأسبابها.....
57	ثانيًا: الأساس السياسي والدبلوماسي للوساطة الجزائرية.....
58	ثالثًا: اتفاق الجزائر للسلام ودور الوساطة.....
58	رابعًا: أدوات الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية.....
59	خامسًا: أهمية الوساطة الجزائرية في الأمن الإقليمي.....
59	المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في المنظمات الإقليمية والدولية.....
60	أولًا: دور الجزائر داخل منظمة الأمم المتحدة.....
60	ثانيًا: دور الجزائر داخل الاتحاد الإفريقي.....
61	ثالثًا: دور الجزائر داخل المنظمات العربية والإقليمية.....
61	رابعًا: الدبلوماسية الجزائرية ومقاربة الأمن الجماعي.....
62	خامسًا: تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية.....
62	المبحث الثاني: الخيارات الأمنية والتنمية للجزائر.....
63	المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية وحماية الحدود الجنوبية والغربية.....
63	أولًا: البعد الجغرافي كعامل محدد للسياسة الأمنية.....

64.....	ثانيًا: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية بعد 2011
64.....	ثالثًا: منظومة حماية الحدود (الوسائل والآليات)
65.....	رابعًا: أبرز التهديدات الأمنية على الحدود
66.....	خامسًا: البعد التنموي كجزء من الاستراتيجية الأمنية
66.....	سادسًا: فعالية الاستراتيجية والتحديات المستمرة
66.....	المطلب الثاني: التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار في منطقة الساحل
67.....	أولًا: تبادل المعلومات الاستخباراتية
67.....	ثانيًا: التنسيق العملي على الحدود
68.....	ثالثًا: اللجان والآليات الأمنية المشتركة
68.....	رابعًا: التعاون العسكري والتكوين الأمني
69.....	خامسًا: التنسيق في التسويات السياسية للأزمات
69.....	سادسًا: التحديات التي تواجه التنسيق الأمني
69.....	المطلب الثالث: المقاربة التنموية كأداة لتحقيق الاستقرار الإقليمي
70.....	أولًا: الخلفية الفكرية للمقاربة التنموية في التصور الأمني الجزائري
71.....	ثانيًا: التنمية كأداة لمعالجة جذور عدم الاستقرار في الساحل
71.....	ثالثًا: التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية كجزء من الأمن الوطني
72.....	رابعًا: البعد الإقليمي للمقاربة التنموية الجزائرية
72.....	خامسًا: العلاقة بين التنمية والأمن في الفكر الجزائري

فهرس المحتويات

72.....	سادسًا: التحديات التي تواجه المقاربة التنموية
73.....	سابعًا: أهمية المقاربة التنموية في الاستراتيجية الجزائرية
74.....	خلاصة.....
12.....	خاتمة
20.....	قائمة المصادر والمراجع
78.....	قائمة المراجع
22.....	فهرس المحتويات

ملخص : تناولت هذه الدراسة الخيارات الاستراتيجية للجزائر في التعامل مع القضايا الإقليمية، من خلال دراسة حالتين تتمثلان في القضية الصحراوية وأزمة مالي، حيث سعت إلى إبراز مختلف الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية لمواجهة التحديات الإقليمية منذ سنة 2011. وقد تطرقت الدراسة في جانبها النظري إلى مفهوم الخيارات الاستراتيجية ومحددات صنع القرار في السياسة الخارجية وعلاقة القضايا الإقليمية بالأمن القومي، كما تناولت أهم التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي واجهت الجزائر، على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتداعيات الحراك العربي والأزمات في منطقة الساحل. كما ركزت الدراسة على البدائل الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر، من خلال توظيف الأدوات الدبلوماسية والسياسية والأمنية والتنمية، مع إبراز دورها في الوساطة وتسوية النزاعات الإقليمية وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي، وصولاً إلى أن المقاربة الجزائرية قامت على مزيج من الدبلوماسية والأمن والتنمية كآليات لتحقيق التوازن وحماية المصالح الوطنية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الخيارات الاستراتيجية – السياسة الخارجية الجزائرية – الأمن الإقليمي.

Abstract: This study addressed Algeria's strategic options in dealing with regional issues through the study of two cases represented by the Western Sahara issue and the Mali crisis, as it sought to highlight the various mechanisms and strategies adopted by Algeria in its foreign policy to confront regional challenges since 2011. In its theoretical aspect, the study dealt with the concept of strategic options, the determinants of decision-making in foreign policy, and the relationship between regional issues and national security. It also addressed the main security, economic, and political challenges faced by Algeria, such as terrorism, organized crime, the repercussions of the Arab uprisings, and the crises in the Sahel region. The study also focused on the strategic alternatives adopted by Algeria through the use of diplomatic, political, security, and developmental tools, while highlighting its role in mediation, the settlement of regional conflicts, and the promotion of stability and regional security. The study concluded that the Algerian approach relied on a combination of diplomacy, security, and development as mechanisms to achieve balance and protect national and regional interests.

Keywords: Strategic Options – Algerian Foreign Policy – Regional Security.